الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية فرع: العلوم التجارية

رقم: ..... تخصص: بنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من اعداد الطالبتين:

سميرة حريزي

مريم ديلمي

تحت عنوان

دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك

–دراسة تطبيقية على عينة من الوكالات البنكية العمومية بولاية المسيلة–

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
د.سامية خرخاش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. عبد الله خبابة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. عماد عجابي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2016–2017 م

كلمة شكر وعرفان

نتقدّم بأكاليل من أهازيج الشكر والعرفان

تنشدها خفقات قلوبنا وتجمعها باقة من

التكريم والتقدير للأستاذ المشرف الفاضل

"خبابة عبد الله"

والشكر موصول لكل طاقم أساتذة

قسم العلوم التجارية

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من

قريب

أو بعيد ولو بالكلمة الطيّبة.

فهرس المحتويات

كلمة شكر.....

الاهداء.....

فهرس المحتويات..... II-I

فهرس الجداول III

فهرس الأشكال IV

مقدمـــة ..... أ-هـ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة البنوك

تمهيد..... 07

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات 08

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات 08

المطلب الثاني: تقييم تكنولوجيا المعلومات 11

المبحث الثاني: الإطار العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات 13

المطلب الأول: مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات..... 13

المطلب الثاني: آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات 14

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة البنوك..... 20

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لحوكمة البنوك..... 22

المطلب الأول: ماهية حوكمة البنوك..... 22

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة البنوك..... 25

المطلب الثالث: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد بالبنوك 26

خلاصة الفصل..... 28

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على الوكالات البنكية بولاية المسيلة

تمهيد..... 30
المبحث الأول: التحليل الوصفي لمجتمع وعينة الدراسة وتقييم الثبات والصلاحية 31
المطلب الأول: التعريف بالوكالات البنكية محل الدراسة 31
المطلب الثاني: أداة وفرضيات الدراسة الميدانية 32
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة..... 33
المبحث الثاني: تحليل فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS..... 40
المطلب الأول: عرض وتحليل المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة..... 40
المطلب الثاني: اختبار توزيع بيانات أفراد العينة والأدوات الاحصائية المستخدمة 42
المطلب الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات ومحاور الاستبيان..... 44
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات..... 59
المطلب الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى..... 59
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية..... 61
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة..... 64
خلاصة الفصل..... 67
الخاتمة..... 69
قائمة المراجع..... 73
الملاحق.....
ملخص الدراسة.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-02)	يوضح درجات الاستجابة لسلم ليكرت الخماسي	**32**
(02-02)	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	34
(03-02)	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل	35
(04-02)	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	36
(05-02)	يوضح صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة	37
(06-02)	يبين قيمة معامل آلفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة	38
(07-02)	يبين توزيع عدد الإستمارات حسب كل وكالة بنكية	39
(08-02)	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية	40
(09-02)	يبين القيمة الإحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي	43
(10-02)	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	45
(11-02)	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل لرقابة المصرفية	49
(12-02)	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	54
(13-02)	يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الأول من الإستبيان والمتوسط الفرضي	60
(14-02)	يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الثاني من الإستبيان والمتوسط الفرضي	62
(15-02)	يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الثالث من الإستبيان والمتوسط الفرضي	65

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-01)	**مكونات تكنولوجيا المعلومات للبنوك**	10
(02-01)	مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات	15
(03-02)	النسب المئوية للإستمارات المسترجعة	40
(04-02)	مستوى مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكلات البنكية بولاية المسيلة	49
(05-02)	مستوى مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكبة بولاية المسيلة	53
(06-02)	مستوى دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة	58
(07-02)	عرض بياني يوضح الفروق الجوهرية بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الأول من الإستبيان والمتوسط الفرضي	61
(08-02)	عرض بياني يوضح الفرق الجوهري بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الثاني من الإستبيان والمتوسط الفرضي	63
(09-02)	عرض بياني يوضح الفرق الجوهري بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الثالث من الإستبيان والمتوسط الفرضي	66

مقدمـــة

إن التنمية الاقتصادية لأي بلد تعتمد على سلامة النظام المالي عامة والجهاز المصرفي خاصة لذلك تبرز أهمية إيجاد أساليب تسيير محكمة وإدارة فعالة تضبط عمل هذا الجهاز، وخاصة في ظل التطورات المستمرة التي يشهدها سوق المال العالمي، وقفزات تكنولوجيا المعلومات السريعة والمتلاحقة والتي أضحت من أهم التحديات التي تواجهها المصارف في ظل المنافسة والتعقيد البيئي الشديدين. والتحكم فيها يعطي الافضلية للمصرف لاقتناص الفرص وتجنب التهديدات وتقليل المخاطر المحيطة إلى أدنى حد ممكن. وباعتبار التقنية الحديثة تعتمد في عملها على المكونات المادية (الحواسيب والطابعات...إلخ) والمكونات غير المادية المتمثلة أساسا في البرامج والأنظمة الحاسوبية التي تكون عرضة لمخاطر عديدة كالقرصنة والتزوير وغيرها. وهنا تتضح اهمية وضرورة وضع إطار يحكم منطق عمل تكنولوجيا المعلومات وعلى المنظمات إيجاد الهياكل والعمليات للتنظيم الكامل لمختلف نشاطات المتعلقة بها، ومفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات يصف هذه الهياكل والعمليات وجعلها تصب في فائدة تحقيق الأهداف الاستراتيجية لأصحاب القرار وتنفيذ السياسات التشغيلية للبنك وضمان اتصال أفضل لمختلف وحدات البنك، على غرار مفهوم الحوكمة الذي شاع تداوله في الأوساط الأكاديمية في السنوات القليلة الماضية.

والحوكمة تعني في بعض الادبيات الحكم الراشد من المنظور السياسي أما من الناحية الاقتصادية فنعني بها النظام الذي يوجه أعمال المؤسسة أو الشركة ويحدد الحقوق والواجبات للأطراف المختلفة الفاعلة في تسييرها ويضع الاجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة للشركة.

ويقترن مصطلح الحوكمة في النظام المالي بصفة وثيقة بالمصارف تحت مسمى الحوكمة المصرفية ومبادئها الأساسية التي تضع حجر الأساس لإدارة البنك من أجل تسيير أكثر فعالية من خلال الانضباط والشفافية والإفصاح والعدالة في المعاملة بين الاعضاء المساهمين والثقة في المعاملات البنكية.

لقد فرضت متطلبات الحوكمة على البنوك الناشطة في الجزائر العامة منها والخاصة، ضرورة السعي نحو التحسين المستمر بتقديم أفضل مستويات الخدمة التي تلبي احتياجات أصحاب المصالح، من خلال إتباع طرق وأساليب إدارية لإدارة أنشطة المصارف المختلفة، بهدف زيادة كفاءتها وفعاليتها، والوصول إلى تحقيق أهدافها.وهذا ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90.

ولأهمية موضوعي تكنولوجيا المعلومات والحوكمة في القطاع المصرفي سنحاول معرفة جانب من الجوانب المهمة في الموضوعين وهو مدى تأثير التقنية الحديثة وحوكمتها على الحوكمة المصرفية بحيث يمكننا طرح الإشكال التالي:

1- إشكالية الدراسة

ماهو دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك؟

وإلى جانب هذا السؤال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وهل ترقى إلى المستوى المطلوب؟
- ماهي مظاهر تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وهل ترقى إلى المستوى المطلوب؟

ولمعالجة الاشكالية المطروحة وضعنا مجموعة الفرضيات التالية:

2- فرضيات الدراسة

- تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المساعدة على تطبيق مبادئ حوكمة البنوك.
- هناك مظاهر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك.
- هناك مظاهر لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية لولاية المسيلة.

3- أسباب الدراسة:

أ/ **الأسباب الموضوعية**

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بحوكمة البنوك وأثر تكنولوجيا المعلومات عليها.
- حاجة البنوك للتقنيات الحديثة في ظل حوكمة البنوك.

ب/ **الأسباب الذاتية**

- الميول الشخصي لهذا الموضوع
- الاهمية الكبرى التي يحظى بها هذا في الموضوع الراهن وظهور ما يسمى بحوكمة البنوك وحوكمة تكنولوجيا المعلومات ومعرفة العلاقة بينهما.
- المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

4- أهداف الدراسة

- التعرف على المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات المصرفية ومدى استخدامها في الوكالات البنكية المحلية.
- التعرف على مظاهر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية لحوكمة البنوك.
- معرفة درجة التزام البنوك الجزائرية (عينة الدراسة) بمقررات بازل المتعلقة بتعزيز حوكمة المصارف.
- قياس أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على حوكمة المصارف.

5- أهمية الموضوع

في الوقت الذي ازداد فيه اعتماد المؤسسات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والدور الذي تلعبه هذه الوسائل والتقنيات في تسهيل وتسريع نمو الاستثمارات وتحقيق الارباح، تشتد الحاجة إلى دعم السير الحسن لهذه التقنيات ومراقبة تنفيذها بما يتلاءم ومبادئ الحوكمة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لمواجهة الازمات المصرفية التي تعصف من حين لآخر بالنظام المصرفي العالمي تزداد أهمية موضوعي تكنولوجيا المعلومات والحوكمة المصرفية للاقتصاد العالمي. من خلال القيمة المضافة لكليهما في تعزيز مكانة المصرف في السوق العالمي.

6- المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري للموضوع ومنهج دراسة حالة في الشق التطبيقي. من خلال تصميم استبيان يوزع على موظفي الوكالات البنكية محل الدراسة للتحليل ومعالجته باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

7- الدراسات السابقة

توجد مجموعة من الدراسات السابقة التي تتحدث عن موضوع الحوكمة المصرفية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، والتي تحصلنا عليها خلال بحثنا وهي كالتالي:

✓ دراسة (عبد الحفيظي أمحمد 2013):

الدراسة بعنوان: "**دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية بالإشارة لحالة الجزائر**". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر(3).

عالجت هذه الدراسة الحوكمة المؤسسية والمصرفية كأحد الركائز المعاصرة لمواجهة حدوث الأزمات، وقامت بعرض أهم الإصلاحات المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وعرض عينة من بعض التجارب الدولية الخاصة بالحوكمة المصرفية في سبيل استفادة بنك الجزائر من هذه التجارب ودور هذا

الأخير في إرساء وتعزيز تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية باعتباره المسؤول الأول عن تنظيم الجهاز المصرفي.

✓ دراسة (عبادي رندة، 2014):

الدراسة بعنوان: "**متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية**". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: بنوك –قسم علوم اقتصادية–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي– الجزائر.

حيث سلطت الضوء على دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي والاليات اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة، ومن النتائج الأساسية التي وصلت إليها الدراسة أن تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية، واقترحت من خلال هذه الدراسة أنه يجب على البنك المركزي بإعتباره عضو في بنك التسويات الدولية الاحتكاك بخبراء لجنة بازل لرقابة المصرفية من أجل تفعيل دوره الرقابي والإشرافي، كما يجب الاستمرار في تفعيل الدور الرقابي الذي يمارسه في مجال التحقق من التزام البنوك بالقواعد والممارسات الفضلى للحوكمة.

✓ دراسة (سامح رفعت أبو حجر 2014):

الدراسة بعنوان: "**دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة الإلكترونية**". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة بعنوان: المحاسبة في مواجهة التغييرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة. ناقش هذا البحث الجانب النظري لاستخدام آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية وقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج نذكر منها:

- أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعتبر مطلب استراتيجي حيوي وهام في مختلف قطاعات المجتمع وفي شتى المجالات.
- تزايد تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لما لها من مزايا تساهم في تحسين وتطوير نظم المعلومات في المنشآت.
- يزيد التلاعب المالي الإلكتروني في ظل الحوكمة الإلكترونية ليس فقط نتيجة للفساد الأخلاقي ولكن لضعف نظم الرقابة الداخلية وضعف المعايير والمبادئ المحاسبية وغياب شفافية ومصداقية القوائم والتقارير المالية.

8- صعوبات الدراسة

- قلة الدراسات التي تطرقت إلى متغيرات البحث مجتمعة باللغة الأجنبية وانعدامها باللغة العربية.
- صعوبة الحصول على المعطيات والتقارير والميزانيات الخاصة بكل بنك من البنوك العامة والخاصة.
- صعوبات واجهناها في استرجاع الاستمارات من البنوك العامة، والتي من بينها :

عدم رغبة الكثير من الموظفين في البنوك العامة في التعاون لملء الاستبيان، وكذلك تخوف كثير من المسؤولين من الإدلاء بأي آراء تخدم البحث، وعدم استقبال بعض من الوكالات إلا بالواسطة. والإحجام عن إعطاء أي معلومات تخص عمل البنوك العامة في الجزائر بحجة السرية التامة في المعلومات.

9- تقسيمات موضوع الدراسة

من أجل تحقيق الاهداف المرجوة من هذا العمل قسمنا الدراسة إلى فصلين الاول نظري والثاني للدراسة التطبيقية، سنتطرق في الفصل الاولّ إلى مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات المستعملة في البنوك ومدى مساهمتها في تسهيل عمل البنوك وذلك من خلال المبحث الاول. أما المبحث الثاني سنتعرف على موضوع الحوكمة المصرفية ومبادئها والأطراف الفاعلة فيها. أما المبحث الأخير كان لزاما علينا التطرق إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها متغيرا ذو أهمية كبيرة لارتباطه بموضوع الحوكمة المصرفية.

أما الفصل الثاني ستناول الدراسة التطبيقية عن طريق الاستبيان وتوزيع استمارة أسئلة ستوزع على موظفي الوكالات البنكية لولاية المسيلة سنقوم بتحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تمهيد

إن المتتبع للتطورات التي شهدها النظام المصرفي العالمي يرى بأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطور تكنولوجيا المعلومات التي طالت مختلف نواحي الاقتصاد العالمي، وباعتبار البنوك من القطاعات الهامة في الاقتصاد التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات ارتبطت هذه الأخيرة بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي أدت إلى تطويرها وتحسينها، ومن أهم هذه المفاهيم " حوكمة البنوك"، ونتيجة لهذا التكامل بين تكنولوجيا المعلومات وحوكمة البنوك ظهر مفهوم "حوكمة تكنولوجيا المعلومات"، وأصبح مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات من المفاهيم الهامة والحيوية في البنوك لما له من تأثير في التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات وجرائمها، لما شهدته تكنولوجيا المعلومات المصرفية من تلاعبات مالية الكترونية وخروقات متعددة لأنظمتها، كبدت البنوك الدولية والمحلية ولازالت خسائر مالية فادحة تؤثر بالسلب على مركز البنك وسمعته، ولمعرفة أكثر عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحوكمة المصرفية والمفاهيم المتعلقة بهما قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في الاول تكنولوجيا المعلومات وإطارها المفاهيمي، والمبحث الثاني تناولنا حوكمة تكنولوجيا المعلومات، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه للحوكمة المصرفية والمفاهيم المتعلقة بها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات

تعد التكنولوجيا في وقتنا الحالي ضرورة حتمية لابد منها سواء على صعيد الفرد أو المجتمع ويعتبر الاقتصاد أهم القطاعات التي تولي أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات والتطورات الحاصلة في مجالات التقنية الحديثة ومحاولة الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة، حيث تعد المقدرة على التحكم فيها مؤشرا من مؤشرات قوة الاقتصاد من عدمه، وقدرته على مواجهة المنافسة العالمية. وبما أن الجهاز المصرفي أحد الدعائم الأساسية لأي اقتصاد، لما تلعبه البنوك من دور جوهري في تمويل المشاريع المنوطة بها، فإنه بحاجة متجددة لتكنولوجيا المعلومات لتقديم خدماته المالية لذا وجب علينا الوقوف على مختلف جوانب تكنولوجيا المعلومات من مفهوم وأهمية ومخاطر.

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات.

1/ مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يعد مصطلح تكنولوجيا المعلومات مصطلحا حديثا. له الكثير من التعاريف المتداخلة فيما بينها، وكم نلاحظ فهو يتكون من شقين:

1-1/التكنولوجيا: أو مصطلح التقنية وباللغة الإنجليزية Technology وتعني علم الآداء أو علم التطبيق. ولم يستقر تعريف واحد محدد له نظرا للتطورات المتلاحقة والسريعة التي يرتبط بها هذا المصطلح فقد عرفه البعض على أنه: " تطبيق المعرفة على نحو يساعد في حل مشاكل المجتمع"[1].

ومن ناحية اخر تبنى فريق من علماء الادارة وجهة نظر النظم في تحديد مفهوم التقنية حيث عرفوها بأنها: "المعرفة knowlege والأدوات tools، والأساليب techniqes والأنشطة activities المستخدمة في تحويل مدخلات المنظمة إلى مخرجات".[2]

كما تعرف أيضا على أنها: "أسلوب أداء يتضمن هيكلها مزيجا مركبا متفاعلا من[3]:

- تجهيزات آلية.

[1] – طارق طه: **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 457.

[2] – طارق طه، المرجع نفسه، ص 457.

[3] – جعفر حسن جاسم الطائي: **التطبيقات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 56.

- عمالة.
- طرق عمل تؤلف بين التجهيزات والعمالة في اجراءات بأسلوب محدد لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو أكثر.

1-2/ المعلومات: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

المعلومات: "التعبير الحقيقي أو الملموس للعمليات المعرفية التي تحدث في العقل الانساني ". وبالتالي فالمعلومات هي منتجات أو مخرجات العملية المعرفية التي تتمثل في شكل كيان مادي[1].

وتعرف أيضا وفق المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات على أنها:

"البيانات التي تم معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد، لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل"[2].

مما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها:" عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة"[3].

وتعرف أيضا على أنها: "المجال الذي يهتم بإنتاج المعلومات، ومعالجتها وتخزينها، وإدارتها، سواء كانت نصا أو صوتا أو صورة أو أي طريقة تدمج بينها، بما في ذلك علوم الحاسوب والاتصالات، وبما يرتبط بها من تشريعات وقوانين متعلقة بالنشر وحماية المعلومات، وأي أعمال تدعم المجال"[4].

وتعرف أيضا من حيث مكوناتها على أنها: "التطبيقات المنتظمة والمتاحة للمعرفة الفنية المرتبطة بالمعلومات التي تتضمن كل ما يتعلق بالمكونات المادية Hardware والمكونات غير المادية Software للحاسبات الآلية وشبكات اتصالاتها وقواعد بياناتها"[5].

ويمكن اسقاط التعاريف السابقة على مفهوم تكنولوجيا المعلومات المصرفية كالتالي:

---

[1]- جعفر حسن جاسم الطائي، المرجع السابق، ص29.

[2]- منال هلال المزاهرة: **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، الطبعة الاولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص28.

[3]- علاء عبد الرازق السالمي: **تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص20.

[4]- عدنان يحي وآخرون: **تكنولوجيا المعلومات للصف الاول الثانوي**، الطبعة الأولى، مركز المناهج، رام الله، فلسطين، 2006، ص56.

[5] - منال هلال المزاهرة، المرجع السابق، ص 28.

"التقنيات المستخدمة في البنوك أو المصارف والمتكونة والمكونات المادية وغير المادية لإدخال وتحليل وتفسير المعلومات التي تحتاجها البنوك والمصارف عن بيئتها الداخلية والخارجية، والتي تساعدها على تحقيق أهدافه بطريقة أكثر فاعلية وسرعة ومرونة. وتحسين الخدمات المصرفية والاستفادة من المزايا التنافسية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات".

2-**مكونات تكنولوجيا المعلومات:** الشكل التالي يوضح باختصار مكونات تكنولوجيا المعلومات للبنوك.

شكل رقم (01)- مكونات تكنولوجيا المعلومات للبنوك

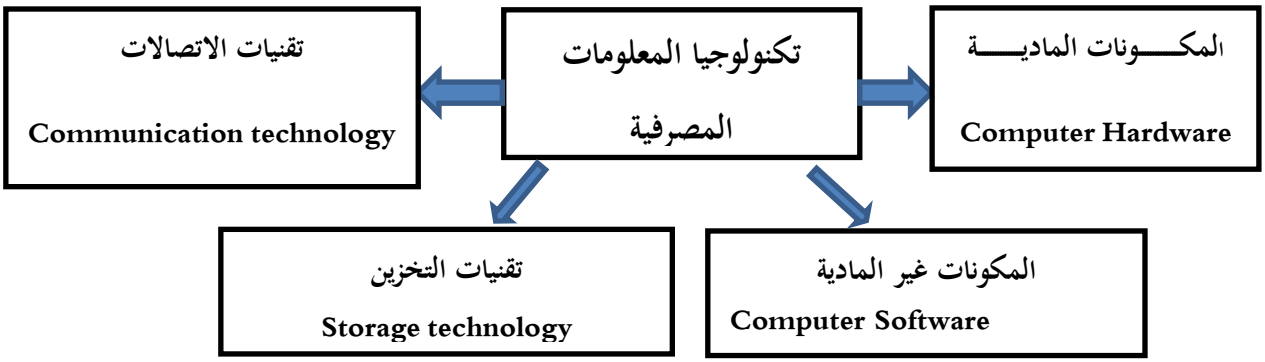

المصدر: طارق طه: إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص459.

3-/ أهمية تكنولوجيا المعلومات.

3-1/بالنسبة للاقتصاد[1]:

- تعتبر أحد الدعامات القوية لبناء اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة حيث تلعب صناعة البرمجيات دور الصناعة المنشطة لعملية النمو الاقتصادي كماليزيا، سنغافورة، تايوان...إلخ
- رفع كفاءة وأداء التجارة الخارجية وذلك من خلال الاجراءات المرتبطة بالتجارة وتنفيذها عبر الوسائل الالكترونية "السوق الالكتروني أو التجارة الالكترونية" والتي تخفض حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية تكلفة السلع المصدرة أو المستوردة بنسبة 10% من قيمتها البيعية مما يشكل عنصر من عناصر دعم الميزة التنافسية للسلع المصدرة في الأسواق العالمية.
- إلغاء الفجوة بين المستهلك والمنتج وساعدت على الفهم الحقيقي لمتطلبات المستهلك من خلال التسويق الالكتروني بتحسين الخدمات المقدمة وكفاءة شبكات الاتصال.

[1]- محمود حامد عبد الرزاق: **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2006 ص82.

3-2/بالنسبة للبنوك[1]:

- تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تحقيق الاندماج المالي الدولي والتكامل في أسواق رأس المال من خلال المرونة التي تمنحها لتحقيق الكفاءة في تحركات رؤوس الاموال وابراز الشفافية.
- اعتبار تكنولوجيا المعلومات عنصر من عناصر الانتاج وظهور ما يسمى بالرأس المال المعلوماتي يساند رأس المال المادي.
- تدعم تكنولوجيا المعلومات التغيرات الاستراتيجية للمصرف.
- الترابط الوثيق بين نجاح المصارف وبين توجهها الابداعي في مجال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في تطوير قدرات ومهارات العاملين وخدمة الزبائن من خلال التعرف على رغباتهم بما يحقق الميزة التنافسية للمصرف والمحافظة عليها.
- شجع التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات البنوك على الاخذ بمبدأ تعدد الخدمات والتحول إلى البنوك الشاملة والبنوك الالكترونية، وما تقدمه من خدمات الكترونية تساعد العملاء على تلبية حاجياتهم بأدنى جهد وبأقل التكاليف وفي أسرع وقت ممكن مثل: التحويلات المالية الالكترونية، الصرافات الآلية، خدمة المصرف المنزلية، بطاقات الائتمان...إلخ.
- زيادة جودة الخدمات المصرفية المقدمة من خلال تطوير مستمر لنظم معلومات التسويق المصرفي بشكل يحقق رضا العملاء وولائهم لمنتجات المصرف.

المطلب الثاني: تقييم تكنولوجيا المعلومات

رغم الأهمية الكبرى لتكنولوجيا المعلومات والمزايا التي تقدمها، إلا أنها تنطوي على عيوب ومخاطر لا يمكن الاستهانة بها. وهذه المخاطر تتمثل من الناحية القانونية في جرائم هذه التكنولوجيا ونوردها فيما يلي[2]:

1/ **التزييف والتزوير باستخدام الكمبيوتر:** نظرا للتطور التقني الهائل في أجهزة الكمبيوتر والطابعات الملونة وأجهزة المسح الضوئي، دخل الكمبيوتر وبتوسع في مجال التزييف والتزوير، إذ من خلاله نقل توقيع شخص ما على شيك أو إيصال أمانة، أو عقد بيع معين. كما يمكن استعمال التكنولوجيا في تزييف العملات الورقية.

[1] – محمود حامد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص86.

[2] – جعفر حسن جاسم الطائي، المرجع السابق،(بتصرف)، ص-ص:198-217.

2/ **العبث بالبرامج وتعمد الأذى والتدمير:** عبارة عن استخدام فيروس محدد لتدمير برامج معدة مسبقا في حاسبات أخرى، في الفيروس هو برنامج يصمم خصيصا لدخول أجهزة الحاسوب واحداث الضرر بها، وخاصة في ظل وجود شبكة المعلومات الدولية.

3/ **جرائم السرقة من خلال تكنولوجيا المعلومات:** هي الجرائم التي يتم من خلالها السيطرة أو الاستيلاء على معلومات فكرية مملوكة للغير، أو الاستيلاء على دسكات أقراص مكتنزة تتضمن معلومات وبيانات أنتجها الآخرون وكل هذه الاعمال الاجرامية تكون بواسطة تكنولوجيا المعلومات. ومن جرائم السرقة التي تتم من خلال تكنولوجيا المعلومات:

سرقة المعلومات: سرقة البرامج أو نسخها بشكل غير مسموح به، أو بدون علم المالك أو المنتج.

سرقة الأموال، اختلاسات سرقات بطاقات الائتمان، غسيل الاموال....

سرقة الخدمات: الاستفادة من خدمات البنك بغير حق كل هذه المخاطر أصبحت تشكل تهديدا للبنك بحيث أصبحت تشكلا عائقا أمام تأدية هذا الأخير لمهامه وتقديم خدماته وتحقيق أهدافه المسطرة. ولتلافي هذه المخاطر وإدارتها يجب الاهتمام بأمنية تكنولوجيا المعلومات من خلال[1]:

1- الحماية الكافية من التهديدات (أي الحوادث المستقبلية غير المؤكدة وغير المرغوب فيها) وحدوثها يمكن أن يسبب حادث غير مقبول يؤدي إلى خسارة المنفعة أو الدقة، أو السرية.

2- وضع خطط للطوارئ بهدف الاسراع لاستئناف النشاط الاعتيادي إذا ما وقع حادث أدى إلى توقف العمل.

3- صياغة اجراءات للمراقبة المستمرة لكشف أي قصور في النظام أو أي سوء للاستخدام من قبل الأفراد.

بالإضافة إلى ما سبق ولأهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها الحيوي في مختلف المؤسسات رأى البعض ضرورة حوكمتها للتقليل من آثارها السلبية. وهذا ما سنراه في المبحث الموالي بشيء من التفصيل.

[1]- عماد عبد الوهاب الصباغ: **علم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004، ص221.

المبحث الثاني: الإطار العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات

توفر حوكمة تكنولوجيا المعلومات البنية التي تربط بين عمليات تكنولوجيا المعلومات والموارد والمعلومات من جانب، واستراتيجيات البنك وأهدافه من جانب آخر، فضلا عن تحسين عملية اتخاذ القرار على مستوى مجلس الإدارة، وإيجاد نطاق أوسع من الشفافية والمساءلة، كذلك تكفل حوكمة تكنولوجيا المعلومات إمكانية تحديد المخاطر المرتبطة بشكل صحيح وإدارتها، ويتعين على مجلس الإدارة اعتماد نفقات تكنولوجيا المعلومات وتوفير المراقبة المناسبة لكل جوانب حوكمة تكنولوجيا المعلومات، من أمن تكنولوجيا المعلومات، وحماية بيانات العملاء وملاءمة أنظمة مكافحة الغش وغسيل الأموال.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

1- تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

عرفها معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أنها: « هيكل العلاقات والعمليات لتوجيه المؤسسة والرقابة عليها، وخلق قيمة من خلال تحقيق التوازن بين المخاطر من ناحية والعوائد من تكنولوجيا المعلومات والعمليات المتعلقة بها من ناحية أخرى، إذ تعمل تكنولوجيا المعلومات على وضع الهيكل الذي يربط بين العمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وموارد تكنولوجيا المعلومات والمعلومات وبين أهداف واستراتيجيات المؤسسة »[1].

وحسب ما جاء به دليل معيار (2008) 38500 IEC / ISO فإن الحوكمة الجيدة لتكنولوجيا المعلومات: «هي النظام الذي من خلاله يتم التوجيه والرقابة على الاستخدام الحالي والمستقبلي لتكنولوجيا المعلومات، ويتضمن تقييم وتوجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم المنظمة والرقابة على هذا الاستخدام لتحقيق الخطط، ويتضمن أيضا الاستراتيجية والسياسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة»[2].

[1] – أمين بن سعيد: " **أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية** "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد الثامن (8) المجلد الثالث، 2015، ص 16.

[2] – رياض عيشوش، فواز واضح: "**حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة**"، ورقة عمل للملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص 09.

2- أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتدادا لها، وتظهر أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال دورها في تحقيق الآتي[1]:

- تطوير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والشروع في الفحص التشغيلي والاستراتيجي.
- تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات.
- ضمان أن مشروعات الأعمال قد تم استكمالها.
- تحديد الأساليب والوسائل والعمليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.
- تحديد أفضل الممارسات في مجال التطور التكنولوجي.
- إدارة تنمية وتطوير التطبيقات التكنولوجية للمعلومات.
- ضمان فعالية خدمات تكنولوجيا المعلومات لتوصيل الاستراتيجية لأقسام أنشطة الأعمال
- التي تؤدي إلى فعالية وكفاءة الإنتاجية التداخلية.
- تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية.
- زيادة قدرة تكنولوجيا المعلومات لجذب الاختراعات والابتكارات وتوصيل المنافع المرجوة.

المطلب الثاني: آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تتمثل آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في (المبادئ-الأهداف - المعايير)، وفي ما يلي عرض موجز لكل منها:

1- المبادئ الأساسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات

تمثل المبادئ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها حوكمة تكنولوجيا المعلومات والأسس الواجب أخذها في الاعتبار وقد قامت COBIT(انظر ص 17) بوضع هذه المبادئ التي تم اشتقاقها من الاعتبارات الواجبة

[1] - نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمان: "**دور حكومة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر المنشأة في القطاع المصرفي السعودي**"، ورقة عمل، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، عدد خاص، الجزء الأول ،السنة السابعة عشر أكتوبر 2013، ص 222.

لإضافة قيمته لأصحاب المصالح. وهناك خمس مبادئ تتعلق بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وهي موضحة بالشكل التالي[1]:

شكل رقم 02: مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات واشتقاقها من متطلبات إضافة القيمة لأصحاب المصالح.

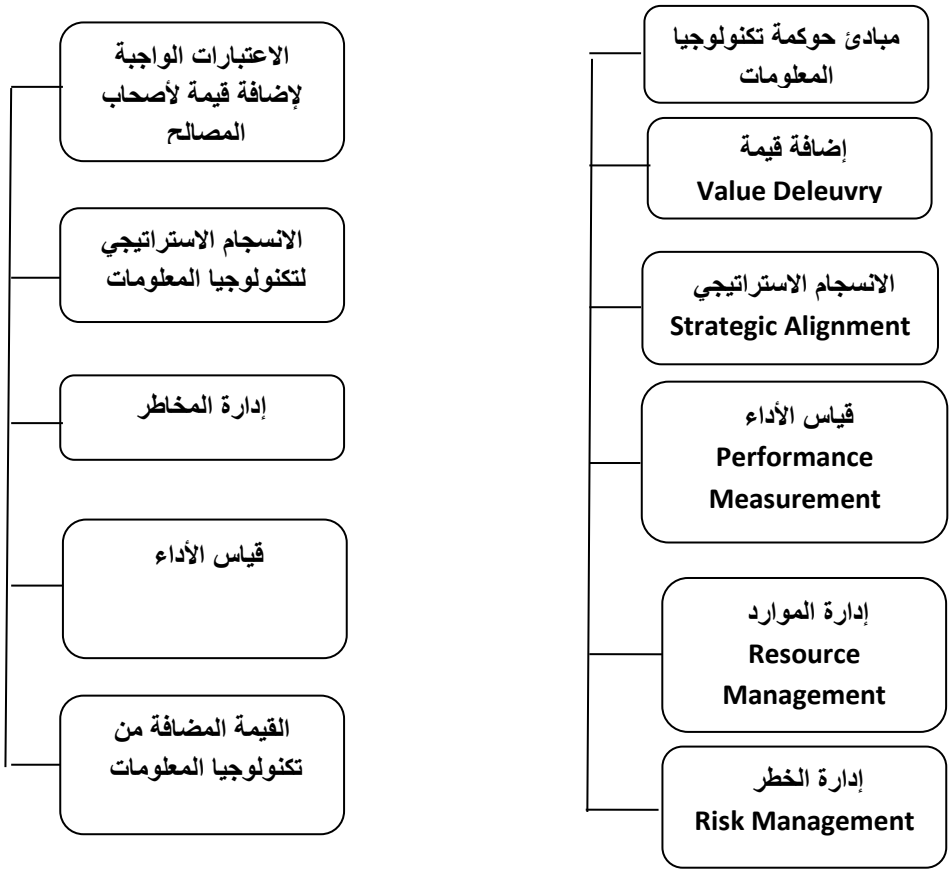

المصدر: نسرين محمد فتحي يوسف: " **الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات** "، ص363.

ويعني ذلك ما يلي[2]:

- **إضافة قيمة:** وتعني التركيز على خلق القيمة لتفي باحتياجات الأطراف المتعاملة حيث يتحقق من خلال عاملين متتاليين وهما المنافسة المحتملة والربح المحتمل.

[1] – نسرين محمد فتحي يوسف: " **الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات** "، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك أربد – الأردن، يومي 17– 18 أفريل 2013، ص 363.

[2] – المرجع نفسه، ص 363.

- **الانسجـام الاستـراتيجي:** ويعنـي حـدوث التناسـق والتنـاغـم والتوافـق بيـن متطلبـات وأهـداف الشـركة الاستراتيجية، وبين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة من حيث مدى كفايتها وملاءمتها.
- **قيـاس الأداء: و**تعني العلم باستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات وتحديد المؤشرات والمعدلات المناسبة لقياس الأداء الخاص بها، أي أنه يجب قياس الأداء الخاص بالموارد المستثمرة تكنولوجيا.
- **إدارة الموارد: و**تعني الموارد التكنولوجية، حيث يجب على الإدارة معرفة الموارد التكنولوجية اللازمة للاستثمار التكنولوجي وتقييمها، ومعرفة مدى إمكانية وفائها بمتطلبات الشركة.
- **إدارة الخطـر: و**تعني ضرورة الإلمام بكافة المخاطر التي تواجه الشركة المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التشغيل وأمن المعلومات ومخاطر المعالجة.

2- أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تتمثل أهم أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي تساهم في تحقيق متطلبات أمن المعلومات والمساعدة على الحد من المخاطر التي قد تواجه في[1]:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- وضع رقابة مادية على أجهزة الحاسبات الإلكترونية والوصول إليها، مثل: استعمال نظام إنذار أمني للكشف عن أي دخول غير مصرح به إلى نظام تكنولوجيا المعلومات، تقييد الوصول من خارج الشبكة إلى البرامج والمعدات، وغيرها.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الوحدة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاؤه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجات الثقة.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية.
- عمل رقابة على الوصول المنطقي للبيانات حيث لا يصل إليها غير المصرح لهم بذلك لأداء مهامهم.

---

[1]- سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبد العزيز عابدين: " **دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة الإلكترونية** "، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة بعنوان: المحاسبة في مواجهة التغييرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السبت الموافق 2014/09/27، ص- ص: 17 - 18.

- تحقيق معايير جودة معلومات تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في: الفاعلية، الكفاءة، السرية التكامل والسلامة، الإتاحة، الامتثال والتوافق، الموثوقية "الاعتمادية ".
- المساهمة في وضع خطط لمواجهة الأزمات والكوارث.
- تحسين نظم الرقابة الداخلية وزيادة قدرتها على متابعة والإشراف على أداء الوحدات الحكومية.
- إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الأمن المعلوماتي.

3- معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يمكن توفير حوكمة تكنولوجيا المعلومات عن طريق العديد من المعايير الدولية والبرامج والتطبيقات أهمها مقترحات التحكم الخاصة بالمعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة(COBIT) ومعايير الجودة الشاملة (ISO) وتشمل الفوائد الخاصة بهذه التطبيقات، قدرتها على الحد من التعرض للمخاطر وتعزيز أداء معنويات فرق العمل من خلال إيجاد تعريف واضح لدور أصحاب العمل ومسؤولياتهم وتحسين العلاقات مع العملاء واعتماد الشفافية واستمرارية تقديم الخدمات وتحقيق أهداف العمل والجودة العالية في مجال تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات[1].

3-1/ معيار الكوبيت COBIT:

ويعتبر من أشهر الآليات المستخدمة في العالم، وCOBIT هو اختصار لي:
Control objective for information and related technology، أي ضوابط المعلومات والتقنيات المتعلقة بها، أو ضوابط المعلومات والتقنيات ذات الصلة. وهو عبارة عن نموذج لكيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع تكنولوجيا المعلومات، وكافة التدابير المتعلقة بها، ولحمايتها أيضا. يمكن تعريفه على أنه: "*COBIT* هو عبارة عن هيكلة تهدف إلى ربط تكنولوجيا المعلومات بأهداف ومتطلبات أعمال المؤسسة. عن طريق إيجاد نموذج عام لأنشطة تقنية المعلومات في المؤسسة، مما يؤدي إلى التعرف على موارد تقنية المعلومات المهمة وتعزيزها، وربط ذلك كله بضوابط تحكم هذه العمليات والأنشطة والموارد[2].

[1] – أمين بن سعيد، المرجع السابق، ص 17.

[2] – فايز جيجخ، سميرة فرحات: " **حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات** "، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 01، 2016، ص 120.

الجوانب التي تمسها COBIT فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات[1]:

أ: من ناحية مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات تساعد في الجوانب التالية:

- تطوير خطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمارات تكنولوجيا المعلومات.
- بناء هياكل لتكنولوجيا المعلومات.
- المساعدة في اتخاذ قرارات الاستحواذ على التقنيات.
- المساندة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- ضمان وجود آلية مستديمة لتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات.
- وجود مراقبة لأداء تكنولوجيا المعلومات.

ب: من ناحية المراقبية والتدقيقية على تكنولوجيا المعلومات:

- تحديد الضوابط الهامة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- توفير المعلومات اللازمة لإعداد التقارير للإدارة العليا.

ج- من ناحية المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات

- ضمان وجود ضوابط وإجراءات لإعداد التقارير للإدارة العليا.

3-2/معايير ISO:

وهي منظمة دولية أنشئت عام 1947 وذلك بهدف وضع وإعداد معايير خاصة بأمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، ومن أهم هذه المعايير التي أصدرتها هذه المنظمة:

- معيار ISO 27001:

تم إصدار هذا المعيار في عام 2005 وهو خاص بوضع الأسس والقواعد الهامة وإرسائها فيما يخص بنظام إدارة حماية وأمن المعلومات وهذه الأسس تهتم بكيفية تصميم وتطبيق ورقابة وصياغة وإجراء التطوير المستمر لأداء هذه الإدارة وكذلك تقييم المخاطر الإلكترونية[2].

ويقدم هذا المعيار نموذج يسمى " PDCA" وهذا النموذج يطبق في كافة الوحدات خاصة الحكومية ويعد هذا النموذج اختصار لأربعة مراحل[3]:

---

[1]- فايز جيجخ، سميرة فرحات، المرجع السابق، ص 121.

[2] - سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبد العزيز عابدين، المرجع السابق، ص 18.

[3] - المرجع نفسه، ص 19.

- الخطة Plan: تأسيس نظام لإدارة أمن المعلومات.
- التنفيذ Do: البدء في تنفيذ الخطط وتشغيلها.
- التحقق Check: مراجعة النظام بعد تنفيذه.
- العمل Act: صيانة وتحسين النظام.

- معيار ISO 27002:

أصدر هذا المعيار أيضا عام 2005 وأهتم هذا المعيار بالتطبيق الفعلي للأسس والقواعد التي يتم إعدادها بواسطة المعيار السابق أي أن هذا المعيار بمثابة الخطوط التي يجب المضي نحوها بعد مرحلة التطبيق، وذلك بهدف حماية الأصول التكنولوجية وتوفير الأمان لها وكذلك محاولة تجنب الوقوع في مخاطر التشغيل الإلكتروني، وذلك من خلال إتباع السياسة الخاصة بكل من: الإدارة التنظيمية، إدارة الموارد، إدارة أمن المعلومات والأصول، إدارة العمليات وتطبيق الرقابة على العمليات، إدارة تطوير نظم المعلومات، إدارة الأعمال المستمرة والتطوير، إدارة الشكاوي[1].

- معيار ISO 38500:

إن هذا المعيار يقوم على الآتي[2]:

- تحديد المهام والمسؤوليات بوضوح ودقة بالنسبة لإدارة تكنولوجيا المعلومات.
- استراتيجية التخطيط بما يتلاءم مع أهداف الشركة ومتطلباتها.
- اقتناء تكنولوجيا المعلومات لأسباب منطقية ومقبولة محددة مسبقا.
- الثقة بأن الأداء التكنولوجي يسير على ما يرام.
- توافق تكنولوجيا المعلومات مع القوانين واللوائح الأخرى.
- الأخذ في الاعتبار الموارد البشرية.

[1]–سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبد العزيز عابدين، المرجع السابق، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة البنوك.

ترتبط مبادئ آليات حوكمة الشركات بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وذلك بالتركيز على كل من الإفصاح والشفافية (كأحد مبادئ الحوكمة)، وكذلك مجلس الإدارة (كأحد الآليات الداخلية للحوكمة)، وسوف يتم تناولها بشيء من الإيجاز.

- **الإفصـــاح والشفـافيـــة:** يتركز الإفصاح على الكشف عن معلومات تهم المستثمرين، ويتم إما بصورة دورية (فترات مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة وذلك حتى تتوافر المعلومات بنفس الوقت للجميع وعدم إمكانية استفادة أحد الأشخاص قبل غيره من المعلومة، بينما ترتكز الشفافية على الكشف الكامل عن الصورة المالية الحقيقية للشركة او البنك، وتتطلب الشفافية أن تكون البيانات المالية المقدمة تعكس واقع الشركة، ويمثل كلا منهما أهمية بالغة حيث يؤدي كلا منهما إلى استعادة الثقة في الأسواق من خلال معلومات مقدمة يمكن الاعتماد عليها، كما يمثل كلا منهما أيضا أسس إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي. وتبرز العلاقة بينهما وبين حوكمة تكنولوجيا المعلومات في أحقية مستخدمي القوائم المالية معرفة ما يجري داخل الشركة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وكيفية الرقابة عليها لأنها تمثل جزءا أساسيا وموردا هاما للشركة وبالتالي يؤدي الإفصاح عن معلومات حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تدعيم مبدأ الإفصاح والشفافية.

مجلس الإدارة: يندرج تحت مجلس الإدارة مسؤوليات عديدة تتمثل أهمها في اعتماد استراتيجيات الشركة والإشراف والرقابة على تنفيذها، وكذلك وضع ضوابط الرقابة الداخلية والإشراف عليها ويتم تصنيف مجلس الإدارة إلى عضو تنفيذي وعضو غير تنفيذي وعضو مستقل[1].

اللجان الفرعية يتضمنها مجلس الإدارة وهي:

أ- لجنة المراجعة: والتي يتم تشكيلها من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ويجب أن لا يقل عددها عن ثلاثة ومن أهم مهامها دراسة أداء الرقابة الداخلية، والإشراف على المراجعة الداخلية بالشركة.

ب- لجنة الترشيح والمكافآت: وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة وتتمثل أهم مهامها في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس، وكذلك تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة

ت- بالإضافة الى المهام الاخرى وتبرز العلاقة بين مجلس الإدارة وبين تكنولوجيا المعلومات في أن مجلس الإدارة يجب أن يكون أيضا من بين مهامه الاهتمام بحوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث أن المجلس يقوم

[1] - نسرين محمد فتحي يوسف، المرجع السابق، ص 365.

باعتماد استراتيجيات الشركة والتي يجب بدورها أن تكون متوافقة مع تكنولوجيا المعلومات المطبقة مما يعني وجود الارتباط بينهما، وكذلك يجب أن تمثل حوكمة تكنولوجيا المعلومات أحد البنود الأساسية لمكونات الرقابة الداخلية والتي يجب الإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة.

كما هنالك دورا قويا للجنة المراجعة من حيث دراستها لنظام الرقابة الداخلية والذي يجب أن يضم في طياته تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها، وكذلك تلعب لجنة الترشح دورا هاما من حيث تقييمها وتحديدها لجوانب القوة والضعف في مجلس الإدارة حيث أن هذه اللجنة يجب أن تولي عناية خاصة بتكنولوجيا المعلومات كأحد مسؤوليات مجلس الإدارة ومدى سلامة تطبيقها وتنفيذها والرقابة عليها مما يعني الارتباط الإيجابي بين هذه اللجنة وبين حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي لحوكمة البنوك.

يكتسي موضوع الحوكمة في القطاع المصرفي أهمية كبيرة خاصة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية المتتالية، التي عانى ويعاني منها هذا القطاع في العالم، بالإضافة الى دوره الحساس في دفع عجلة التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي للدول، وتميزه بخصائص كاحتوائه على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة التى تتوفر في باقي القطاعات الاخرى، كل هذا يجعل من واقع تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي أمرا يتميز بكثير من التعقيد والعديد من الصعوبات.

المطلب الأول: ماهية حكومة البنوك

1 – تعريف حوكمة البنوك

قبل التطرق لمفهوم حوكمة البنوك علينا تعريف مصطلح الحوكمة بصفة عامة ثم حوكمة الشركات بصفة خاصة ثم وبصفة أخص حوكمة البنوك.

تعريف الحوكمة:" هي الاجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين...الخ) لتوفير الاشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة[1].

وقد انتقل مفهوم " الحوكمة " من السياسة وإدارة الدولة إلى الشركات بجميع أنواعها ويمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها:

– مجموع الآليات التنظيمية التي من شأنها الحد والتأثير على قرارات المسيرين، والتحكم في توجهاتهم وتبين مجال صلاحياتهم [2].

والحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي تحقيق الشفافية في الأداء وترى لجنة بازل أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، كما تعرف حوكمة البنوك بأنها:" النظام الذي تتم بموجبة

إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غايتها وأهدافها فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الاموال (المساهمين والمستثمرين والمؤسسين)" [3].

---

[1] – طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ، التجارب**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ،2006، ص09

[2] – **Gérard CHARREUX ،Le gouvernement des entreprises، Paris: Economica، 1997، P01.**

[3] – بلعمري موسى: "**أهمية حوكمة النظام المصرفي للحد من الأزمات المالية والمصرفية**"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة 2013–2014، ص90

كما يعرف بنك التسويات الدولية حوكمة البنوك بأنها:" الاساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والادارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع اهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين "[1].

2- أهمية حوكمة البنوك

تختلف البنوك عن باقي المؤسسات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، مما يؤدي الى إضعاف النظام المالي الذي يؤدي بدوره الى حدوث آثار سلبية على الاقتصاد وانطلاقا من أهمية هذا القطاع أصبح من الضروري الاعتماد على مفهوم الحوكمة من أجل انعكاس أهمية تطبيقها على هذا القطاع وفق جملة من النقاط نوردها وفق التالي[2]:

- إن التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة أصبح يمثل أحد المبادئ التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تصبح لها ميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الأسواق وجلب العملاء.
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنك وتجنب التعثر والإفلاس، ويضمن تطور الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- تبني معايير الافصاح والشفافية، والتعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الازمات المصرفية.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء، مما يساعد على تحسين كفاءة اداء البنك بشكل عام.

---

[1]- غضبان حسام الدين: "**نحو تبني نموذج حوكمة إسلامي في المصاريف الإسلامية** "، بحث ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، أربد – الأردن يومي 17-18 نيسان (أفريل) 2013، ص 696.

[2]- عبد الحفيظي امحمد: "**دور البنك المركزي ي إرساء قواعد الحوكمة المصرفية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود وبنوك قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 49.

3- محددات حوكمة البنوك

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة البنوك على جودة مجموعتان من المحددات هي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية حيث تشير كل منهما الى[1]:

- **المحددات الداخلية:** حيث يتمثل في القواعد والاسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين بما يؤدي الى تخفيض التعارف بين مصالح هذه الاطراف
- **المحددات الخارجية:** تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل الازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الانتاج وكفاءة الاجهزة والهيئات الرقابة والمنشآت الخاصة والمهنيين والمحامين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

4- أهداف حوكمة البنوك

هناك عدة اهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها من أهمها[2]:

أ- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المصارف.

ب- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية. والمساعدة في تحقيق القيمة والاستقرار الاقتصادي. كما هنا مجموعة من الأهداف الأخرى تتمثل في[3]:

- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.
- حماية حقوق المودعين والمساهمين.
- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
- تسيير الحصول على التمويل المالي وبتكلفة أقل.
- زيادة القيمة السوقية للمصارف.

---

[1]- بن ثابت علال، عبيدي نعيمة: "**الحوكمة في المصاريف الاسلامية** "، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التمويل الاسلامي، واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي (الاغواط)، 09 ديسمبر 2010، ص06.

[2] – عبادي رندة: "**متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: بنوك قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، 2014-2015، ص73.

[3] – سلطة النقد الفلسطينية، **دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، رام الله، فلسطين، 2014.ص5.

الموقع الالكتروني: WWW.pma.ps، تاريخ الاطلاع2017/03/17.

- تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف.
- تقليل مخاطر الأزمات المالية للمصارف وللاقتصاد ككل.
- ضبط مخاطر الفساد بالمصارف.

المطلب الثاني: مبادئ حكومة البنوك

يتم تطبيق الحوكمة بصفة عامة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004. وتتمثل في[1]:

1- **وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** وجود أساس قانوني وتنظيمي مؤسس فعلا يمكن كافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة.
2- **حقوق جميع المساهمين:** ضمان أساليب تسجيل حقوق الملكية، إضافة إلى نقل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة. والمشاركة في الاجتماعات العامة للمساهمين. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. المشاركة في أرباح المؤسسة.
3- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يتضمن هذا المبدأ تأكيدا عل المعاملة المتكافئة للمساهمين المحليين والأجانب في نطاق أساليب ممارسة سلطة الإدارة بالمؤسسة.
4- **دور أصحاب المصالح:** تعد القدرة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات ونجاحها في النهاية بمثابة نتيجة لعمل الفريق الذي يجسد الاسهامات المقدمة من مجموعة مختلفة من مصادر الموارد من بينهم: المستثمرون، جهات الاقتراض، الموردون، إلخ...
5- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار ممارسات حوكمة المؤسسات تحقيق الافصاح في الوقت المناسب بشان كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، الموقف المالي، الأداء والملكية....
6- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن تتيح ممارسات الحوكمة الخطوط الارشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسة، كما تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

ولقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2006 نسخة محدثة لمبادئ الحوكمة المصرفية[2]:

---

[1]- حسام الدين غضبان: **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص-ص: 32-38.

[2] - عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي: **" ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، " الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21اكتوبر 2009، ص07.

تتمثل في ما يلي:

- **المبدأ الاول:** يجب ان يكون اعضاء مجلس الادارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على ادارة العمل المصرف، ويكون اعضاء مجلس الادارة مسؤولين بشكل تام عن
- أداء المصرف وسلامة موقفه المالي ويقوم مجلس الإدارة تشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة ادارة ولجنة الأجور.
- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل.
- **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية المصرف في الأجل الطويل.
- **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين
- الأخرين في السوق، أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصارف في ظل نقص الشفافية.
- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

المطلب الثالث: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد بالبنوك.

من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالبنوك نذكر ما يلي[1]:

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك.

[1]– بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار: " **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر** "الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20–21 اكتوبر 2009، ص11.

- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- خلق بيئة لتقرير انضباط السوق فعليا.
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة المؤسسات.
- تطوير اطار قانوني فعال يحدد حقوق وواجبات البنك.

خلاصة الفصل

لقد بات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حاجة ملحة للبنوك، في ظل تكريس هذه الأخيرة جهودها لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الذي يرى الكثير من الباحثين والاقتصاديين على حد السواء أنه الحل للأزمات المالية المتلاحقة التي تعصف من حين لآخر بالنظام المالي العالمي، وذلك باعتبار حوكمة تكنولوجيا المعلومات أهم جزء لتطبيق حوكمة الشركات والمصارف على حد السواء، وهذا بالشكل الذي يضمن استقرار المنظومة المصرفية العالمية، من خلال تكنولوجيا معلومات سليمة ترقى لطموحات أصحاب المصالح في إطار الشفافية والأمان التي توفره في الوقت المناسب وبالشكل المناسب. ولقد لاحظنا العلاقة التكاملية التبادلية بين كل من حوكمة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة المصارف وتأثير كل منهم على الآخر بحيث توفر حوكمة تكنولوجيا المعلومات أهم متطلبات التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية، والتطبيق الجيد لهذه الأخيرة يعطي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات الأهمية الاستراتيجية التي تسمو بها لتحقيق أهداف المصرف بأقل التكاليف الممكنة.

تمهيـــد

تطرقنا في الفصل الأول للشق النظري الذي تناولنا في مباحثه الثلاثة على المفاهيم الأساسية التي تخص تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها ومبادئ الحوكمة المصرفية والعلاقة بينهما. وسنتناول في الفصل الثاني إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها، من خلال تحديد دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التحليل الوصفي لمجتمع وعينة الدراسة وتقييم الثبات والصلاحية.

المبحث الثاني: تحليل فرضيات الدراسة بواسطة استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة بواسطة استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

المبحث الأول: التحليل الوصفي لمجتمع وعينة الدراسة وتقييم الثبات والصلاحية.

سنقوم في هذا المبحث بتعريف مجتمع وعينة الدراسة المختارة والأداة البحثية المستخدمة في جمع البيانات مع اختبار صدقها وثباتها من خلال معامل كرونباخ.

المطلب الأول: الوكالات البنكية محل الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من كل الإداريين العاملين في الوكالات البنكية العمومية بولاية المسيلة المذكورة في السابق، ولصعوبة تحديد عدد الموظفين في هذه الوكالات حددنا عينة الدراسة عشوائيا ب 60 موظفا إداريا في هذه الوكالات موزعة حسب عمال كل وكالة، وفي ما يلي استعراض موجز للوكالات محل الدراسة ووظائفها الرئيسية.

- **البنك الوطني الجزائري (BNA):** تأسس بتاريخ 13 جوان 1966 .
- **القرض الشعبي الجزائري(CPA):**أنشئ بموجب مرسوم صادر في 05/11/ 1967
- **البنك الخارجي الجزائري(BEA):** أنشئ بموجب المرسوم رقم 67 – 204 بتاريخ 1967/10/11[1].
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR):** تأسس بالمرسوم رقم 206 /82 في 03/13/ 1982[2].
- **بنك التنمية المحلية(BDL):** تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30[3].
- **البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** يعتبر مؤسسة عامة ادخارية تأسس فعليًا في 10أوت 1964[4].

[1] - فايزة لعراف: **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة– دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم: تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2014–2015 ص 120

[2] - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2003 ، ص191.

[3] - فايزة لعراف، مرجع سابق ذكره، ص 121.

[4] - AmmourBenhalima,*Le système bancaire algérien textes et réalité*, Editions DAHLEB, Alger, 2001, p 53

المطلب الثاني: أداة وفرضيات الدراسة الميدانية

أولا: أداة الدراسة الميدانية

اعتمدنا الاستمارة كأداة لجمع البيانات والمعلومات التي ستساعدنا في ايجاد إجابات على تساؤلاتنا الممثلة من خلال فقرات الاستمارة. من أجل تحليلها واستنباط النتائج.

ثانيا: تصميم الاستبيان

اعتمدنا في تصميم الاستمارة على سلم ليكارت الخماسي والجدول التالي يوضح درجات الاستجابة لهذا السلم ومجالات المتوسطات الحسابية والتي تنتمي اليها حسب الدرجات.

الجدول رقم(02-01): يوضح درجات الاستجابة لسلم ليكارت الخماسي

الاستجابة	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01
مجال المتوسط	(05.00-04.20)	(04.20-03.40)	(03.40-02.60)	02.60-01.80)	(01.80-01.00)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

ثالثا: الفرضيات

الفرضية العامة: لحوكمة تكنولوجيا المعلومات دور في تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة تتفرع إلى:

الفرضية الفرعية 01:

الفرضية الصفرية (H_0:): مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **لا ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1:): مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية الفرعية 02:

الفرضية الصفرية (H_0:): مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **لا ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1:): مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة

الفرضية الفرعية 03:

الفرضية الصفرية (H_0:): لا تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1:): تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، عند مستوى الدلالة 0.05

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا / الصدق والثبات لأداة الدراسة:

بعدما تمت صياغة الاستبيان في شكله الأولي لابد من إخضاعه لاختباري الصدق والثبات.

- **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس العبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال؛ الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

01-الصدق الظاهري:

ويقوم على فكرة مدى مناسبة عبارات الاستبيان لما يقيس ولمن يطبق عليهم، ومدى علاقتها بالاستبيان ككل. ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة واختصاص لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفى ضوء أراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة. وجرى التحقق من الصدق على مجموعة استطلاعية.

02-صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان: مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر.

وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط 'بيرسون' بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

وجرى التحقق من الصدق الاتساق الداخلي للاستبيان بتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من 20 فرد (استمارة)

01-02- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك

الجدول رقم (02-02) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون r	النتيجة
.1	يولي البنك أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تسيير الأعمال.	0,715	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.2	يحقق البنك قيمة إضافية لاستعماله تكنولوجيا المعلومات.	0,766	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.3	تقوم إدارة البنك باقتناء أفضل البرامج لتكنولوجيا المعلومات.	0,741	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.4	يطبق البنك عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق وأنشطة الوحدات .	0,749	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.5	يقوم البنك بانتقاء العاملين المختصين ذوي الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات.	0,785	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.6	يتم وضع خطة لضمان جودة وفعالية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة العليا.	0,802	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.7	يطبق البنك إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة.	0,863	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.8	يضع البنك نظام إنذار أمني يكشف عن أي دخول غير مصرح به.	0,701	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.9	كل موظف له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه.	0,699	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.10	يتخذ البنك قراراته بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات المستعمل.	0,740	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.11	لدى البنك موقع إلكتروني ينشر فيه المعلومات لأصحاب المصالح.	0,719	يوجد ارتباط معنوي(دال)
قيمةr الجدولية: 0.433 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية19 //// درجة الحرية = عدد العينة الاستطلاعية -1= 20-1=19 **قاعدة: إذا كانت r (معامل ارتباط بيرسون) المحسوبة أكبر من r الجدولية، فانه يوجد ارتباط معنوي**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات **المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك** والدرجة الكلية لعباراته وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث قيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة (0.863) وأدنى(0.699) وهي قيم اكبر من القيمة r الجدولية (0.433) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 19) ومنه تعتبر عبارات **المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك** صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

-02-02- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية

الجدول رقم (02-03) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	النتيجة
.12	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم الادارية.	0.762	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.13	تحدد مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة بمجموعة من القوانين واللوائح.	0,760	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.14	يقوم البنك بوضع أهدافه الاستراتيجية والمصادقة عليها لتوجيه إدارة أنشطته .	0,752	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.15	وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات.	0,826	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.16	يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة.	0,806	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.17	للإدارة التنفيذية حرية الوصول للمعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لتنفيذ سياسة مجلس الإدارة العليا.	0,701	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.18	تستمع إدارة البنك لمختلف التوصيات والاقتراحات من مختلف لجان التدقيق.	0,785	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.19	يتناسب سلم الاجور مع الأهداف الاستراتيجية في إطار السياسة العامة للبنك.	0,777	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.20	يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية لأصحاب المصالح بشفافية.	0,717	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.21	يقوم البنك بتحديث المعلومات المنشورة باستمرار.	0,795	يوجد ارتباط معنوي(دال)
قيمةr الجدولية: 0.433 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية19 //// درجة الحرية = عدد العينة الاستطلاعية -1= 20-1=19 قاعدة: إذا كانت r (معامل ارتباط بيرسون) المحسوبة أكبر من r الجدولية، فانه يوجد ارتباط معنوي			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

من خلال الجدول السابق نجد معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات **المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية** والدرجة الكلية لعباراته وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث قيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة(0.826) وأدنى (0.701) وهي قيم أكبر من القيمة r الجدولية (0.433 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (19) ومنه تعتبر عبارات **المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية** صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

-02-03- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

الجدول رقم (02-04) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	النتيجة
.22	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في اختيار أعضاء مجلس إدارة مؤهلين ذوي كفاءة	0,877	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.23	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحقيق ميزة تنافسية للبنك على مستوى القطاع المصرفي	0,724	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.24	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال	0,789	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.25	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات إدارة الموارد البشرية والمادية بفعالية أكثر.	0,774	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.26	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الادارة التنفيذية في فهم دقيق لسياسة البنك.	0,774	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.27	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقييم الأداء من خلال نظام رقابة دقيق ومحكم	0,801	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.28	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في وضع سلم أجور ونظام حوافز تتلاءم وأهداف البنك في الامد الطويل.	0,770	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.29	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز الشفافية والافصاح من خلال المعلومات الكافية عن الوضع المالي لخدمة أصحاب المصالح .	0,677	يوجد ارتباط معنوي(دال)
.30	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الابلاغ عن أي خطر	0,759	يوجد ارتباط

	خارجي يهدد مركز البنك وسمعته.		معنوي(دال)
.31	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة إضافية للبنك من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.	0,802	يوجد ارتباط معنوي(دال)
قيمةr الجدولية: 0.433 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 19 درجة الحرية = عدد العينة الاستطلاعية -1= 20-=19			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

قاعدة: إذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية، فانه يوجد ارتباط معنوي

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات **المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية** والدرجة الكلية لعباراته وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث قيم r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة (0.877) وأدنى(0.677) وهي قيم اكبر من القيمة r الجدولية (0.433 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 19) ومنه تعتبر عبارات **المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية** صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

03- صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(02-05): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

		محاور الاستبيان	معامل الارتباط	النتيجة
	1	المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	0,769	**يوجد ارتباط معنوي(دال)**
	2	المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	0,774	**يوجد ارتباط معنوي(دال)**
	3	المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	0,782	**يوجد ارتباط معنوي(دال)**
قيمةr الجدولية: 0.433 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 19 درجة الحرية = عدد العينة الاستطلاعية -1= 20-=19				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج24 .V SPSS

من خلال الجدول السابق نجد معاملات الارتباط بين كل المحور والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر محاور صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه

ثبات وصدق أداة الدراسة:

ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان؛ أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان؛ يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06): يبين قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة

محاور الاستبيان		معامل Cronbach's Alpha	
		القيمة	عدد العبارات
1	المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	0،789	11
2	المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	0،797	10
3	المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	0،782	10
جميع عبارات الاستبيان		**0،754**	**31**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان:

المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك بلغ **0.789** .

المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية بلغ **0.797**

المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بلغ **0.782** .

وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان معا بلغ **0.754** وهذا يدل على أن لأداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين (0-1)، وكلما أقترب من الواحد؛ دل على وجود ثبات عال، وكلما اقترب من الصفر؛ دل على عدم وجود ثبات. وان الحد الأدنى المتفق عليه لمعامل ألفا كرونباخ هو: 0.6 .

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة الأصلية 57 فرد

ثانيا/توزيع الاستمارات على الوكالات محل الدراسة:

الجدول رقم (02-07) يبين توزيع عدد الاستمارات حسب كل وكالة بنكية

	وكالة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	النسب المئوية للمسترجعة%
وكالة بنكية	BADR	20	20	33.33
	BDL	9	9	15.00
	BEA	9	9	15.00
	BNA	13	13	21.66
	CNEP	6	6	10.00
	CPA	03	00	00.00
المجموع		60	57	100.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

الشكل رقم (03):النسب المئوية للاستمارات المسترجعة

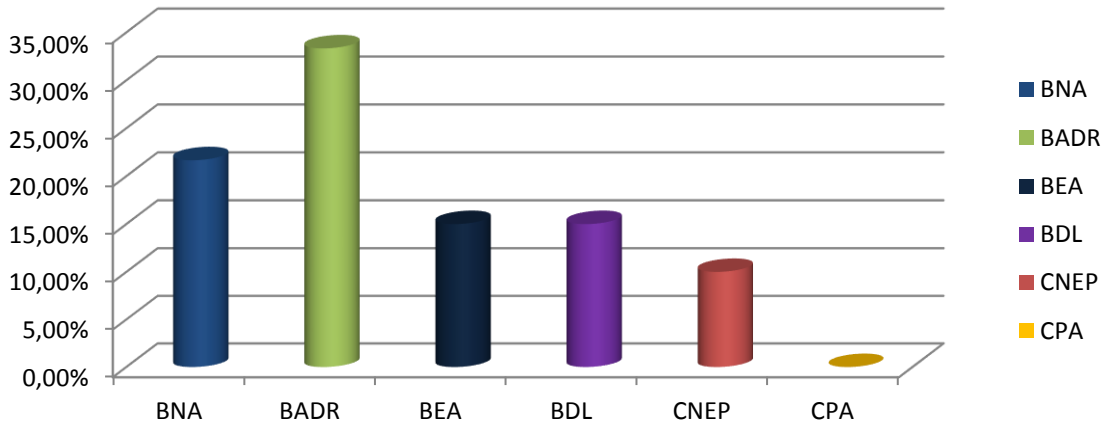

من إعداد الطالبيتين اعتمادا على الجدول أعلاه

المبحث الثاني: تحليل فرضيات الدراسة بواسطة استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

المطلب الأول: عرض وتحليل المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الجدول رقم : (02-08) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
01	الجنس	ذكر	30	52,6
		انثى	27	47,4
02	السن	أقل من 30سنة	14	24,6
		من 30 إلى 50 سنة	41	71,9
		أكبر من 50 سنة	2	3,5
03	المؤهل العلمي	ليسانس	41	71,9
		شهادات عليا	10	17,5
		مهندس	1	1,8
		أخرى	5	8,8
04	التخصص المدروس	إدارة أعمال	9	15,8
		مالية وبنوك	35	61,4
		محاسبة	10	17,5

		إعلام آلي	3	5.3
	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	35,1
		من 5 إلى 10 سنوات	12	21,1
		أكثر من 10 سنوات	25	43,9
05	المسمى الوظيفي	مدير	2	3,5
		رئيس مصلحة	8	14,0
		رئيس مصلحة الإعلام الآلي	5	8,8
		موظف	42	73,7
06	الخبرة في العمل البنكي	أقل من 5 سنوات	20	35,1
		من 5 إلى 10 سنوات	12	21,1
		أكثر من 10 سنوات	25	43,9
المجموع			57	100,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

1- الجنس:

نسبة الذكور بلغت52.60% ونسبة الاناث بلغت47.40 %ويدل على أن العنصر الذكري هو الغالب ولكن ليس بفارق كبير.

2-السن:

بلغت نسبة الأفراد التي تقل أعمارهم عن 30 سنة24.6%، وبلغت ونسبة الأفراد التي تتجاوز أعمارهم 30 وتقل عن 50 سنة 71.9% وهي النسبة الأكبر أي نسبة الشباب أكبر. كما بلغت فئة الأفراد أكبر من 50 سنة 3.5 %. وهي نسبة قليلة جدا.

3- المؤهل العلمي:

نلاحظ هنا أن نسبة حاملي شهادة ليسانس تتصدر الترتيب بنسبة 71.9 % وهي نسبة عالية جدا. أما نسبة حاملي الشهادات العليا(ماجستير-دكتوراه) بلغت17.5%.وتليها المؤهلات الاخرى التي كانت معظمها تقني في الإعلام الآلي وبلغت نسبتها 8.8%. وفي الاخير شهادة المهندس بنسبة 1.8%.

4- التخصص المدروس:

نجد أكبر نسبة لتخصص المالية والبنوك ب61.4% وهي نسبة عالية، تتبعها المحاسبة بنسبة 17.5% ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة15.8%،و أقل نسبة كانت من نصيب تخصص الإعلام الآلي وبلغت5.3%.

5- المسمى الوظيفي:

كانت أكبر نسبة لرتبة الموظف بـ 73.7% وهي نسبة عالية جدا، تليها رئيس المصلحة بنسبة 14%، ثم رئيس مصلحة الاعلام الآلي بنسبة قدرها 8.8%،وفي الاخير منصب مدير بنسبة 3.5%.

6- سنوات الخبرة في العمل البنكي:

كانت نسبة الخبرة لأكثر من عشر سنوات هي الأعلى بنسبة 43.9%،ثم 35.1% لخبرة أقل من خمس سنوات ونسبة 21.1% لما بين خمس إلى عشر سنوات خبرة في العمل البنكي.

المطلب الثاني: اختبار توزيع بيانات أفراد العينة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

يجب تحديد ما إذا كان بيانات أفراد العينة لإجابتهم على المتغيرات الدراسة التي يتم دراستها يتبع التوزيع الطبيعي أم من التوزيعات الاحتمالية. وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع التوزيع (طريقة اختبار Kolmogorov-Smirnov، طريقة حساب معاملي الالتواء والتفلطح وطريقة اختبار Shapiro-Wilk)

كما أن اختبار Kolmogorov-Smirnov يستخدم إذا كان عدد العينة أكبر من 50، كما يستخدم اختبار Shapiro-WilK إذا كان عدد الحالات اقل من 50 وفي دراستنا نستخدم اختبار Kolmogorov-Smirnov

وللتذكير نعلم أن هناك نوعان من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في اختبار الفرضيات:

أ. أساليب إحصائية معلمية: وتستخدم في حالة البيانات الرقمية التي توزيعها يتبع التوزيع الطبيعي.

ب. أساليب إحصائية غير معلمية: وتستخدم في حالة البيانات الرقمية التي توزيعها لا يتبع التوزيع الطبيعي طبيعي

01- **اختبار التوزيع الطبيعي بطريقة** اختبار **Kolmogorov-Smirnov:**

لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من اجل تحليل إجابات أفراد العينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولا أن نتعرف على طبيعة توزيع البيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات حيث توجد أدوات إحصائية معلميه وغير المعلمية.

وعليه ومن أجل اختبار طبيعة التوزيع نحتاج إلى وضع فرضيتين هما فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة:

H0: بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

H1: بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

***قاعدة :هي إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أو (مستوى المعنوية sig) اكبر من 0.05 فان البيانات تتبع توزيع طبيعي.**

الجدول رقم: (02-09) يبين القيمة الإحصائية للاختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov)

		محاور المقياس	قيمة الاحصائية للاختبار Kolmogorov-Smirnov	مستوى المعنوية Sig
	1	المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	0,112	0,070
	2	المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	0,100	0,200*
	3	المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	0,111	0,080

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى المعنوية **sig**اكبر من (0.05) لكل من متغيرات الدراسة، مما يدل على إتباع البيانات إجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي ومن ثم سنستخدم الأدوات الإحصائية **المعلمية** لتحليل إجاباتهم ولاختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة حول عبارات ومحاور الاستبيان

قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات كل محور من محاور الاستبيان حيث ارتبطت الفقرات بمقياس ليكارت الخماسي والذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي ايجابي لأفراد العينة) أو اعدم موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن خمس درجات كما يلي :

أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
5	4	3	2	1

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية :

- المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان ومقارنتها.
- والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
- المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق بشدة) – أدنى درجة (غير موافق بشدة)/ عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاههم نحو كل عبارة هل هم: موافقون بدرجة جدا، مرتفعة، موافق نوعا ما، منخفضة، مخفضة جدا
- تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث: (5-1)/5= 0.8 حيث نحصل على مجالات كما يلي :

مجال المتوسط الحسابي	مقياس لكرت	درجة الموافقة	مجال الوزن النسبي
من 01 إلى 1.80 درجة	**لا أوافق تماما**	**درجة منخفضة جدا**	**أقل من 36.00 %**
من 1.81 إلى 2.60 درجة	**لا أوافق**	**درجة منخفضة**	**من 36.00% إلى52.00%**
من 2.61 إلى 3.40 درجة	**محايد**	**متوسطة**	**من 52.10% إلى68.00%**
من 3.41 إلى 4.20 درجة	**أوافق**	**درجة مرتفعة**	**من 68.10% إلى84.00%**
من 4.21 إلى 5 درجة	**أوافق تماما**	**درجة مرتفعة جدا**	**من 84.10% إلى100.00%**
5------- 100 % س (الوزن النسبي) = 36.00 % 1.80----- س			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

- ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار اقل قيمة للانحراف معياري بينهما.

1- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات: المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك

الجدول رقم (02-10): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك

الرقم	العبـــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الموافقة
.1	يولي البنك أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تسيير الأعمال.	4,39	0,796	87,80	درجة مرتفعة جدا
.2	يحقق البنك قيمة إضافية لاستعماله تكنولوجيا المعلومات.	4,33	0,636	86,60	درجة مرتفعة جدا
.3	تقوم إدارة البنك باقتناء أفضل البرامج لتكنولوجيا المعلومات.	3,84	0,996	76,80	درجة مرتفعة
.4	يطبق البنك عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق وأنشطة الوحدات .	3,98	0,896	79,60	درجة مرتفعة
.5	يقوم البنك بانتقاء العاملين المختصين ذوي الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات.	3,84	0,922	76,80	درجة مرتفعة
.6	يتم وضع خطة لضمان جودة وفعالية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة العليا.	3,86	0,693	77,20	درجة مرتفعة
.7	يطبق البنك إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة .	4,23	0,78	84,60	درجة مرتفعة
.8	يضع البنك نظام إنذار أمني يكشف عن أي دخول غير مصرح به.	3,86	1,043	77,20	درجة مرتفعة
.9	كل موظف له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه.	4,40	0,776	88,00	درجة مرتفعة جدا
.10	يتخذ البنك قراراته بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات المستعمل.	3,86	0,875	77.20	درجة مرتفعة
.11	لدى البنك موقع إلكتروني ينشر فيه المعلومات لأصحاب المصالح.	4,09	0,872	81,80	درجة مرتفعة
مستوى مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة		4،0622	0,4829	81,24	درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج24 V. SPSS

من خلال الجدول السابق نجد:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 9: ' كل موظف له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه.': نلاحظ أنها احتلت المرتبة **الأولى** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4،4 والانحراف معياري:0.776، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة جدا** في إجابتهم على العبارة **رقم9** أي انه **كل موظف له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه. بـ** درجة مرتفعة جدا وهذا بنسبة 88 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 1: ' يولي البنك أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تسيير الأعمال.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثانية** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 4.39 والانحراف معياري:0.796، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة جدا** في إجابتهم على العبارة **رقم1** أي انه **يولي البنك أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تسيير الأعمال. بـ** درجة مرتفعة جدا وهذا بنسبة 87.8 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 2: ' يحقق البنك قيمة إضافية لاستعماله تكنولوجيا المعلومات.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثالثة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4.33والانحراف معياري: 0.636، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة جدا** في إجابتهم على العبارة **رقم2** أي انه **يحقق البنك قيمة إضافية لاستعماله تكنولوجيا المعلومات. بـ** درجة مرتفعة جدا وهذا بنسبة 86.6 % حسب وجهة نظرهم.

- وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 7: ' يطبق البنك إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة .': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الرابعة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,23 والانحراف معياري: 0,78، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم7** أي انه **يطبق البنك إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة . بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 84,6 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 11: ' لدى البنك موقع إلكتروني ينشر فيه المعلومات لأصحاب المصالح.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **الخامسة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,09 والانحراف معياري: 0,872، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم11** أي انه **لدى البنك موقع إلكتروني ينشر فيه المعلومات لأصحاب المصالح. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 81,8 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 4: ' يطبق البنك عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق وأنشطة الوحدات .':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **السادسة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,98 والانحراف معياري: 0,896، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم4** أي انه **يطبق البنك عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق وأنشطة الوحدات . بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 79,6 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 6: ' يتم وضع خطة لضمان جودة وفعالية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة العليا.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **السابعة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,86 والانحراف معياري: 0,693، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم6** أي انه **يتم وضع خطة لضمان جودة وفعالية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة العليا. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 77,2 % حسب وجهة نظرهم.

- - **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 8: ' يضع البنك نظام إنذار أمني يكشف عن أي دخول غير مصرح به.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثامنة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,86 والانحراف معياري: 1,043، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم8** أي انه **يضع البنك نظام إنذار أمني يكشف عن أي دخول غير مصرح به. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 77,2 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 10: ' يتخذ البنك قراراته بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات المستعمل.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **التاسعة** من حيث اهميتها

لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,86 والانحراف معياري: 0,875، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم10** أي انه **يتخذ البنك قراراته بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات المستعمل. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 77.20 % حسب وجهة نظرهم.

– تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 3: ' تقوم إدارة البنك باقتناء أفضل البرامج لتكنولوجيا المعلومات.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **العاشرة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,84 والانحراف معياري: 0,996، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم3** أي انه **تقوم إدارة البنك باقتناء أفضل البرامج لتكنولوجيا المعلومات. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 76,8 % حسب وجهة نظرهم.

– تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 5: ' يقوم البنك بانتقاء العاملين المختصين ذوي الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات.': نلاحظ أنها احتلت المرتبة **الحادية عشر** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,84 والانحراف معياري: 0,922، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم5** أي انه **يقوم البنك بانتقاء العاملين المختصين ذوي الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 76,8 % حسب وجهة نظرهم.

وبصفة عامة نجد آن:

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات **المحور 01** المتعلق: **مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك:** بلغ 4.0622 وهو ضمن مجال متوسط الحسابي من 3.41 إلى 4.20 درجة أي أن **مستوى مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة هي مرتفعة** وهذا بنسبة **81.24 % حسب وجهة نظرهم**

الشكل رقم(4): مستوى مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة

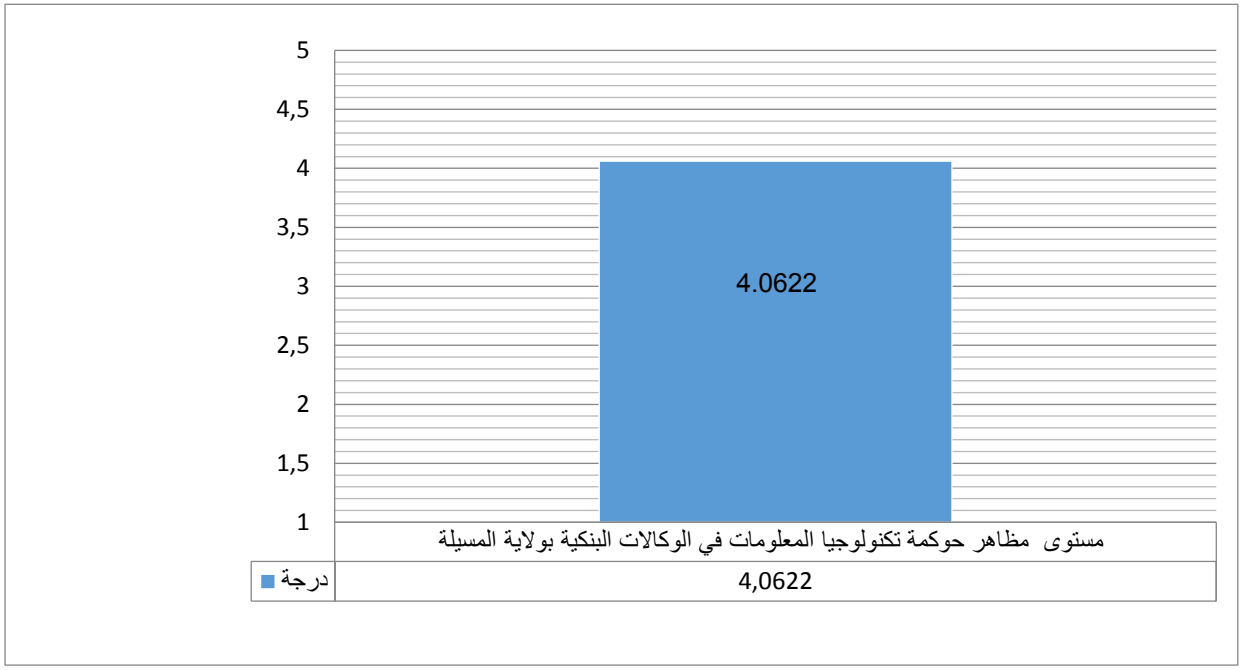

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24 وبرنامجEXCEL.v2010

2- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات: المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية

الجدول رقم (02-11): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية

الرقم	العبـــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
.12	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم الادارية.	4,04	0,906	80,80	درجة مرتفعة
.13	تحدد مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة بمجموعة من القوانين واللوائح.	4,09	0,851	81,80	درجة مرتفعة
.14	يقوم البنك بوضع أهدافه الاستراتيجية والمصادقة عليها لتوجيه إدارة أنشطته.	3,95	0,854	79,00	درجة مرتفعة
.15	وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات.	4,16	0,621	83,20	درجة مرتفعة
.16	يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة.	3,86	0,789	77,20	درجة مرتفعة

.17	للإدارة التنفيذية حرية الوصول للمعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لتنفيذ سياسة مجلس الإدارة العليا.	**3,77**	**0,846**	**75,40**	درجة مرتفعة
.18	تستمع إدارة البنك لمختلف التوصيات والاقتراحات من مختلف لجان التدقيق .	**3,84**	**0,96**	**76,80**	درجة مرتفعة
.19	يتناسب سلم الاجور مع الأهداف الاستراتيجية في إطار السياسة العامة للبنك.	**3,3**	**1,101**	**66,00**	درجة مرتفعة
.20	يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية لأصحاب المصالح بشفافية.	**3,88**	**0,908**	**77,60**	درجة مرتفعة
.21	يقوم البنك بتحديث المعلومات المنشورة باستمرار.	**3,93**	**0,871**	**78,60**	درجة مرتفعة
مستوى مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة		**3,8805**	**0,5183**	**77,61**	درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

من خلال الجدول أعلاه نجد:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 15: ' وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الأولى** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,16 والانحراف معياري: 0,621، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم15** أي انه **وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 83,2 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 13: ' تحدد مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة بمجموعة من القوانين واللوائح.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثانية** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,09 والانحراف معياري: 0,851، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم13** أي انه **تحدد مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة بمجموعة من القوانين واللوائح. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 81,8 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 12:' يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم الادارية.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثالثة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,04 والانحراف معياري: 0,906، وان قيمة المتوسط

الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم12** أي انه **يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم الادارية. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 80,8 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 14: ' يقوم البنك بوضع أهدافه الاستراتيجية والمصادقة عليها لتوجيه إدارة أنشطته .': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الرابعة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,95 والانحراف معياري: 0,854، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم14** أي انه **يقوم البنك بوضع أهدافه الاستراتيجية والمصادقة عليها لتوجيه إدارة أنشطته . بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 79 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 21: ' يقوم البنك بتحديث المعلومات المنشورة باستمرار.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الخامسة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,93 والانحراف معياري: 0,871، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم21** أي انه **يقوم البنك بتحديث المعلومات المنشورة باستمرار. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 78,6 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 20: ' يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية لأصحاب المصالح بشفافية.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **السادسة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,88 والانحراف معياري: 0,908، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم20** أي انه **يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية لأصحاب المصالح بشفافية. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 77,6 % حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 16: ' يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **السابعة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,86 والانحراف معياري: 0,789، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم16** أي انه **يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 77,2 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 18: ' تستمع إدارة البنك لمختلف التوصيات والاقتراحات من مختلف لجان التدقيق .':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثامنة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,84 والانحراف معياري: 0,96، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم18** أي انه **تستمع إدارة البنك لمختلف التوصيات والاقتراحات من مختلف لجان التدقيق . بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 76,8 % حسب وجهة نظرهم

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 17: ' للإدارة التنفيذية حرية الوصول للمعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لتنفيذ سياسة مجلس الإدارة العليا.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **التاسعة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,77 والانحراف معياري: 0,846، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم17** أي انه **للإدارة التنفيذية حرية الوصول للمعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لتنفيذ سياسة مجلس الإدارة العليا. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 75,4 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 19: ' يتناسب سلم الاجور مع الأهداف الاستراتيجية في إطار السياسة العامة للبنك.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **العاشرة** من حيث اهميتها لدى أفراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,3 والانحراف معياري: 1,101، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم19** أي انه **يتناسب سلم الاجور مع الأهداف الاستراتيجية في إطار السياسة العامة للبنك. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 66 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 15: ' وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات.':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **الحادية عشر** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,16 والانحراف معياري: 0,621، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم15** أي انه **وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 83,2 % حسب وجهة نظرهم.

بصفة عامة نجد آن :

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات **المحور 02** المتعلق: **مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية ة:** بلغ 3.880 وهو ضمن مجال متوسط الحسابي من 3.41 إلى 4.20 درجة أي أن **مستوى مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في** الوكالات البنكية بولاية المسيلة **هي ب درجة مرتفعة جدا** وهذا بنسبة **77.61 % حسب وجهة نظرهم.**

الشكل رقم(05): مستوى مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة

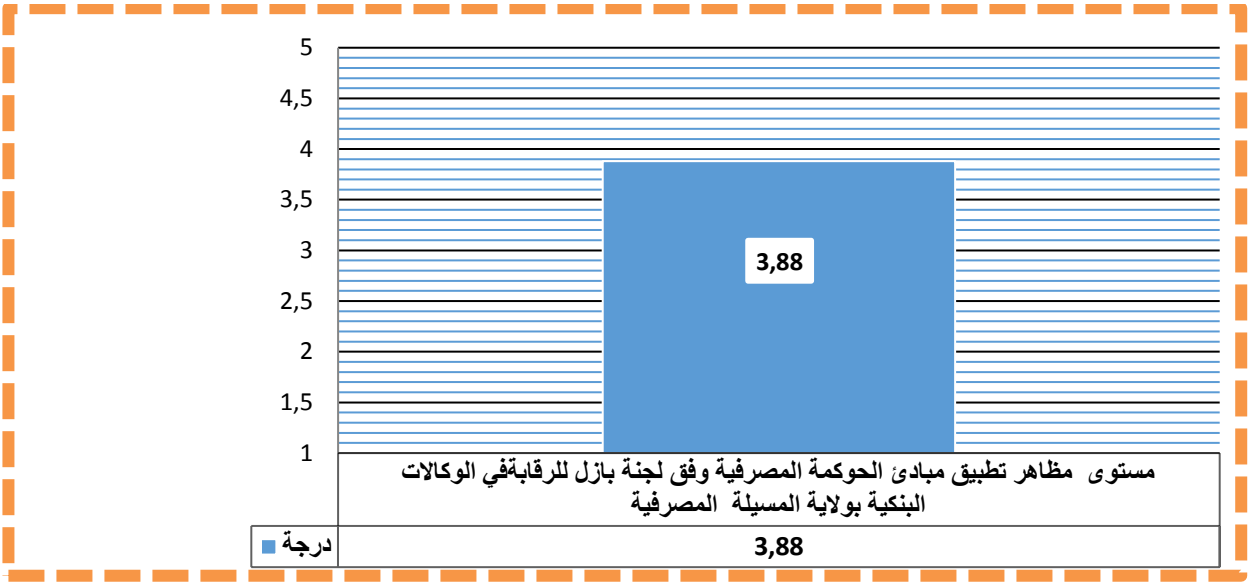

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24 وبرنامجEXCEL.v2010

3- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات: المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية

الجدول رقم (02-12): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية

الرقم	العبـــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
.22	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في اختيار أعضاء مجلس إدارة مؤهلين ذوي كفاءة	3,70	0,906	74,04	درجة مرتفعة
.23	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحقيق ميزة تنافسية للبنك على مستوى القطاع المصرفي	3,95	0,811	78,95	درجة مرتفعة
.24	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال	4,70	0,237	94,04	درجة مرتفعة
.25	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلوماتإدارة الموارد البشرية والمادية بفعالية أكثر.	3,82	0,805	76,49	درجة مرتفعة
.26	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الادارة التنفيذية في فهم دقيق لسياسة البنك.	3,68	0,929	73,68	درجة مرتفعة
.27	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقييم الأداء من خلال نظام رقابة دقيق ومحكم	3,95	0,718	78,95	درجة مرتفعة
.28	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في وضع سلم أجور ونظام حوافز تتلاءم وأهداف البنك في الامد الطويل.	3,63	0,993	72,63	درجة مرتفعة
.29	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز الشفافية والافصاح من خلال المعلومات الكافية عن الوضع المالي لخدمة أصحاب المصالح.	3,89	0,994	77,89	درجة مرتفعة
.30	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الابلاغ عن أي خطر خارجي يهدد مركز البنك وسمعته.	3,96	0,944	79,30	درجة مرتفعة
.31	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة إضافية للبنك من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.	4,04	0,801	80,70	درجة مرتفعة
مستوى دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة		3,9333	0,7244	78,67	درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

من خلال الجدول السابق نجد :

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 24: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال': نلاحظ أنها احتلت المرتبة **الأولى** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,7 والانحراف معياري: 0.237، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم24** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 94,04 % حسب وجهة نظرهم.

– تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 31: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة إضافية للبنك من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثانية** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,04 والانحراف معياري: 0,801، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم31** أي أنه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة إضافية للبنك من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 80,7 % حسب وجهة نظرهم

– تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 30: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الابلاغ عن أي خطر خارجي يهدد مركز البنك وسمعته.': نلاحظ أنها احتلت المرتبة **الثالثة** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,96 والانحراف معياري: 0,944، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم30** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الابلاغ عن أي خطر خارجي يهدد مركز البنك وسمعته. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 79,3 % حسب وجهة نظرهم.

– تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 23: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحقيق ميزة تنافسية للبنك على مستوى القطاع المصرفي': نلاحظ انها احتلت المرتبة **الرابعة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,95 والانحراف معياري: 0,811، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم23** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحقيق ميزة تنافسية للبنك على مستوى القطاع المصرفي بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 78,95 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 27: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقييم الأداء من خلال نظام رقابة دقيق ومحكم':** نلاحظ أنها احتلت المرتبة **الخامسة** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,95 والانحراف معياري: 0,718، أن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم27** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقييم الأداء من خلال نظام رقابة دقيق ومحكم بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 78,95 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 29: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز الشفافية والافصاح من خلال المعلومات الكافية عن الوضع المالي لخدمة أصحاب المصالح .':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **السادسة** من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,89 والانحراف معياري: 0,994، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم29** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز الشفافية والافصاح من خلال المعلومات الكافية عن الوضع المالي لخدمة أصحاب المصالح . بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 77,89 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 25: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات إدارة الموارد البشرية والمادية بفعالية أكثر.':** نلاحظ أنها احتلت المرتبة **السابعة** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,82 وانحراف معياري: 0,805، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم25** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات إدارة الموارد البشرية والمادية بفعالية أكثر. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 76,49 % حسب وجهة نظرهم.

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 22: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في اختيار أعضاء مجلس إدارة مؤهلين ذوي كفاءة':** نلاحظ انها احتلت المرتبة **الثامنة** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,7 وانحراف معياري: 0,906، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم22** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في اختيار أعضاء مجلس إدارة مؤهلين ذوي كفاءة بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 74,04 % حسب وجهة نظرهم.

– **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 26: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الإدارة التنفيذية في فهم دقيق لسياسة البنك.':** نلاحظ أنها احتلت المرتبة **التاسعة** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,68 وانحراف معياري: 0,929، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم26** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الادارة التنفيذية في فهم دقيق لسياسة البنك. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 73,68 % حسب وجهة نظرهم.

– **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 28: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في وضع سلم أجور ونظام حوافز تتلاءم وأهداف البنك في الامد الطويل.':** نلاحظ أنها احتلت المرتبة **العاشرة** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,63 وانحراف معياري: 0,993، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم28** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في وضع سلم أجور ونظام حوافز تتلاءم وأهداف البنك في الامد الطويل. بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 72,63 % حسب وجهة نظرهم.

– **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 24: ' تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال':** نلاحظ أنها احتلت المرتبة **الحادية عشر** من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 4,7 وانحراف معياري: 0.237، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون **بـ درجة مرتفعة** في إجابتهم على العبارة **رقم24** أي انه **تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال بـ** درجة مرتفعة وهذا بنسبة 94,04 % حسب وجهة نظرهم.

وبصفة عامة نجد آن :

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات **المحور 03** المتعلق **ب: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية** : بلغ **3.933** وهو ضمن مجال متوسط الحسابي من 3.41 إلى 4.20 درجة أي أن **مستوى دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في** الوكالات البنكية بولاية المسيلة **هي ب درجة مرتفعة جدا** وهذا بنسبة **78.67 % حسب وجهة نظرهم**

الشكل رقم (06): مستوى دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة

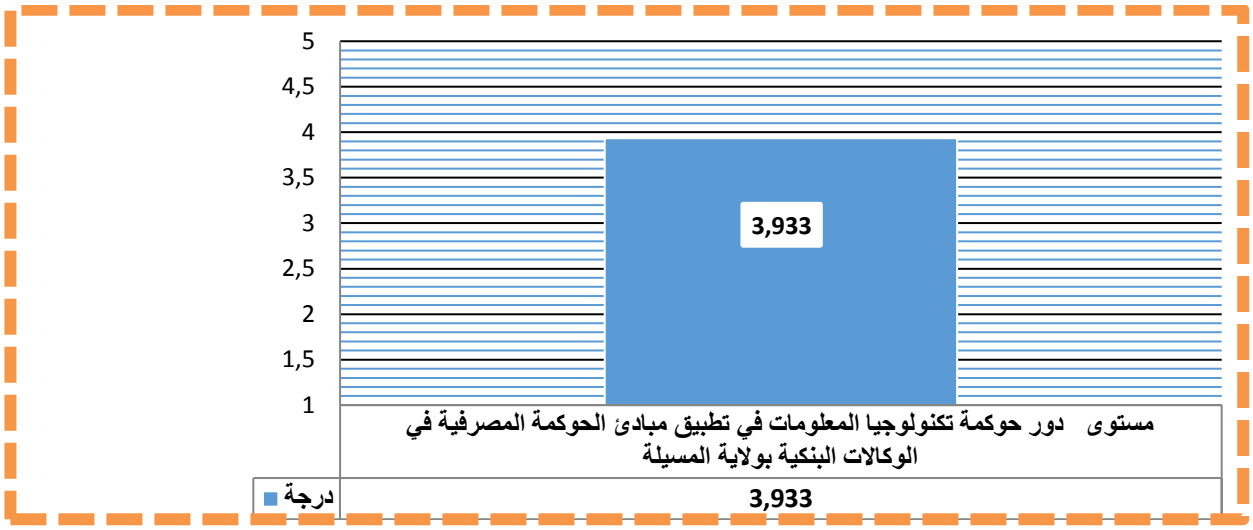

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24 وبرنامج EXCEL.v2010

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المطلب الأول: الفرضية الفرعية 01:

الفرضية الصفرية (H_0:): مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **لا ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1:): مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **ا ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

- **الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضية:** للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار ' T' (T-TEST) في حالة العينة الواحدة (one Sample t-test) ويفيد هذا الاختبار في **الكشف** عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) **بين** المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور الأول من الاستبيان** والمتوسط الفرضي (μ=03)
- **لمستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في البحث لاختبار الفرضية:** تم اختيار مستوى الدلالة 0.05 وهو الأكثر شيوعا واستخداما في البحوث .
- **درجة الحرية** (DF): فان درجة الحرية تساوي: **عدد العينة -01 إذن DF=57-1=56**
- **تحديد القيم الحرجة لـ T أو تسمى أيضا قيمة T الجدولية:** عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية **56** فان قيمة T الجدولية تساوي **2.0042** =T_{tab}.
- **قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضية:**

الطريقة الأولى: نقارن بين قيمة T المحسوبة (T_{cal}) وقيمة T الجدولية (T_{tab}) إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).والعكس صحيح.

الطريقة الثانية: نقارن بين قيمة المستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج spss مع مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الجدول رقم (02-13): يوضح الفروق **بين** المتوسط الحسابي – لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور الأول من الاستبيان** والمتوسط الفرضي (μ=03)

Test Value = 3								
المحور الأول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	**حجم العينة**	Moyenne **المتوسط الحسابي**	Ecart type **الانحراف المعياري**	Mean Difference **الفرق بين $\bar{X}$ و(μ=3)**	**T المحسوبة**	**درجة الحرية**	**sig**	**القرار**
	57	**4,0622**	**0,48293**	**1,06220**	**16,606**	**56**	**0,000**	**دال**
قيمةT الجدولية: 2.0042 =T_{tab}.عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية DF=56								

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج24 V. SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا:

أن المتوسط الحسابي لـــ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور الأول** المتعلق بـ: **مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك**.بلغ (**4.0622**=$\bar{x}$) وبالانحراف معياري بلغ (**0.482**=δ) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (**3=μ**) **والفرق بينهما موجب 1.0622**=($\bar{X}-3$) أي أن **مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك** محل الدراسة ترقى إلى المستوى المطلوب (مرتفع) ونتائج إجابات العينة دال إحصائيا حيث أن قيمة (T) المحسوبة (**16.606**=T_{cal}) **اكبر** من القيمة (T) الجدولية (**T_{tab}= 2.0042**)، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ (P-value=0.000 أو Sig=0.000) **أقل** من مستوى الدلالة 0.05 .

➢ **اتخاذ القرار :**

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

الشكل رقم (07): عرض بياني يوضح الفروق الجوهرية **بين** المتوسط الحسابي – لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الأول من الاستبيان والمتوسط الفرضي (μ=3)

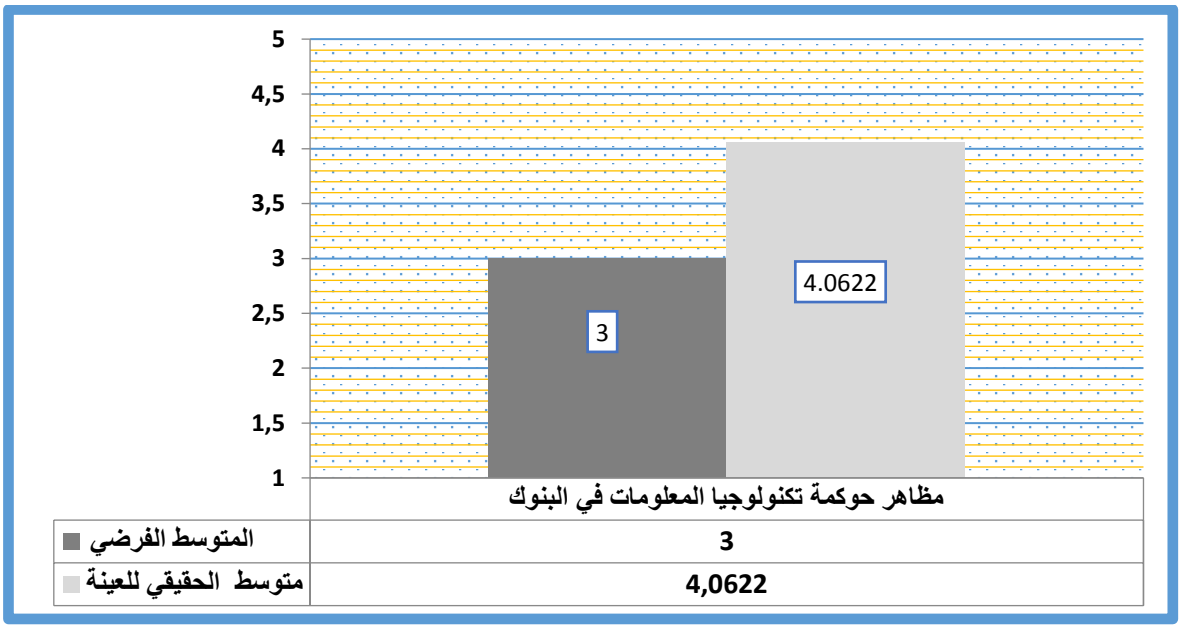

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24 وبرنامج EXCEL.v2010

المطلب الثاني: الفرضية الفرعية 02:

الفرضية الصفرية (H_0:): مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **لا ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1:): مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05

- **الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضية:** للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار ' T' (T-TEST) في حالة العينة الواحدة (one Sample t-test) ويفيد هذا الاختبار في **الكشف** عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) **بين** المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور 02 من الاستبيان** والمتوسط الفرضي (μ=03)
- **لمستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في البحث لاختبار الفرضية:** تم اختيار مستوى الدلالة 0.05 وهو الأكثر شيوعا واستخداما في البحوث.
- **درجة الحرية** (DF): فان درجة الحرية تساوي: **عدد العينة – 01 إذن DF=57-1=56**
- **تحديد القيم الحرجة لـ T أو تسمى أيضا قيمة T الجدولية:** عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية **56** فان قيمة T الجدولية تساوي **2.0042** =T_{tab}.

- **قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضية:**

الطريقة الأولى: نقارن بين قيمة T المحسوبة (T_{cal}) وقيمة T الجدولية (T_{tab}) إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الطريقة الثانية: نقارن بين قيمة المستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج spss مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الجدول رقم (02-14): يوضح الفروق **بين** المتوسط الحسابي – لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور 02 من الاستبيان و**المتوسط الفرضي (μ=03)

Test Value = 3								
المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	**حجم العينة**	Moyenne **المتوسط الحسابي**	Ecart type **الانحراف المعياري**	Mean Difference **الفرق بين $\bar{X}$ و(μ=3)**	**T المحسوبة**	**درجة الحرية**	**sig**	**القرار**
	57	**3,8805**	**0,51838**	**0,88051**	**12,824**	**56**	**0,000**	**دال**
قيمةT الجدولية: 2.0042 =T_{tab}.عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية DF=56								

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج24 V. SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا:

أن المتوسط الحسابي **لـــ** لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور02** المتعلق بـ: **مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية.** بلغ ($\bar{x}$=**3.8805**) وبانحراف معياري بلغ (δ=**0.51838**) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (**μ=3**) **والفرق بينهما موجب 0.8805**=($\bar{X}$-3) أي أن **مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في البنوك** محل الدراسة ترقى إلى المستوى المطلوب (مرتفع) ونتائج إجابات العينة دال إحصائيا حيث أن قيمة (T) المحسوبة (**T_{cal}=12.824**) **اكبر** من القيمة (T) الجدولية (**T_{tab}= 2.0042**)، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ (P-value=0.000 أو Sig=0.000) **أقل** من مستوى الدلالة 0.05 .

➢ **اتخاذ القرار:**

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، **ترقى** إلى المستوى المطلوب (مرتفع) عند مستوى الدلالة 0.05.

الشكل رقم (08): عرض بياني يوضح الفرق الجوهري **بين** المتوسط الحسابي – لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور 02 من الاستبيان والمتوسط الفرضي (μ=3)

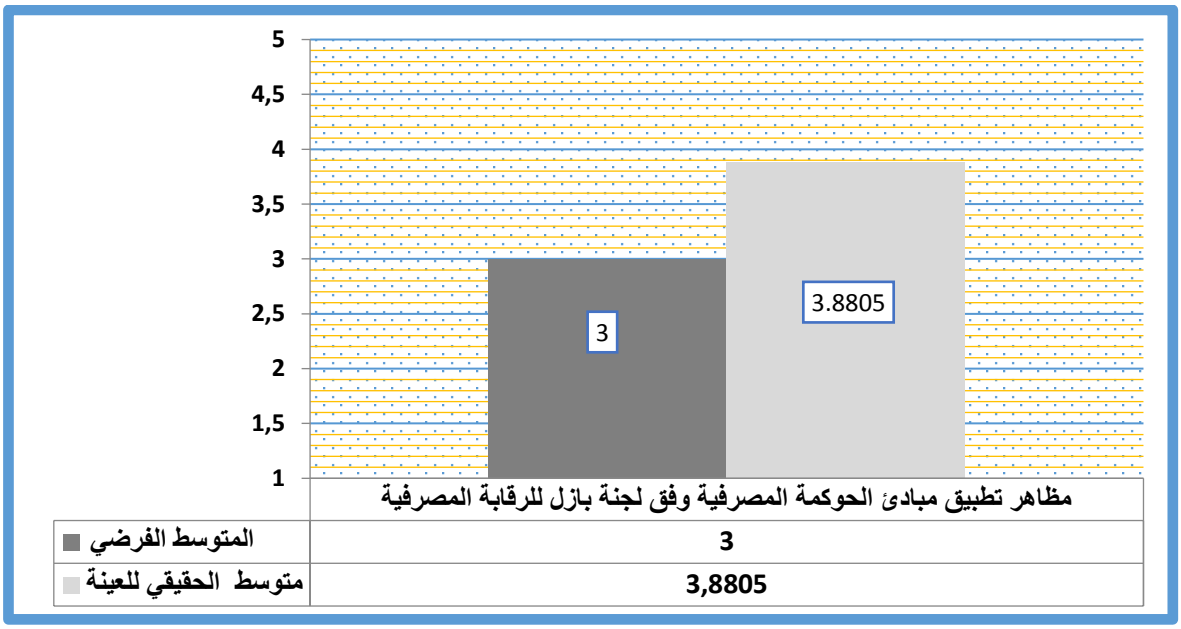

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24 وبرنامج EXCEL.v2010

المطلب الثالث: الفرضية الفرعية 03:

الفرضية الصفرية (H_0:): لا تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1:): تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، عند مستوى الدلالة 0.05

- **الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضية:** للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار ' T' (T-TEST) في حالة العينة الواحدة (one Sample t-test) ويفيد هذا الاختبار في **الكشف** عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) **بين** المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور 03 من الاستبيان** والمتوسط الفرضي (μ=03)
- **لمستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في البحث لاختبار الفرضية:** تم اختيار مستوى الدلالة 0.05 وهو الأكثر شيوعا واستخداما في البحوث .
- **درجة الحرية** (DF): فان درجة الحرية تساوي: **عدد العينة -01 إذن DF=57-1=56.**
- **تحديد القيم الحرجة لـ T أو تسمى أيضا قيمة T الجدولية:** عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية **56** فان قيمة ت الجدولية تساوي **T_{tab}= 2.0042**.
- **قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضية:**

الطريقة الأولى: نقارن بين قيمة ت المحسوبة (T_{cal}) وقيمة ت الجدولية (T_{tab}) إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الطريقة الثانية: نقارن بين قيمة المستوى المعنوية(sig) المحسوب باستخدام برنامج spss مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الجدول رقم (02-15): يوضح الفروق **بين** المتوسط الحسابي $\bar{x}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور 03 من الاستبيان** والمتوسط الفرضي (μ=03)

Test Value = 3								
المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	**حجم العينة**	Moyenne **المتوسط الحسابي**	Ecart type **الانحراف المعياري**	Mean Difference **الفرق بين $\bar{X}$ و(μ=3)**	**T المحسوبة**	**درجة الحرية**	**sig**	**القرار**
	57	**3,9333**	**0,72440**	**0,93333**	**9,727**	**56**	**0,000**	**دال**
قيمةT الجدولية: 2.0042 =T_{tab}.عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية DF=56								

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج24 V. SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا:

أن المتوسط الحسابي **لـــ** لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات **المحور03** المتعلق بـ: **دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية** بلغ ($\bar{x}$=**3.933**) وبالانحراف معياري بلغ (δ=**0.7244**) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (**μ=3**) **والفرق بينهما موجب 0.9333**=($\bar{X}$-3) أي أن **حوكمة تكنولوجيا المعلومات دور فعال في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك** محل الدراسة ونتائج إجابات العينة دال إحصائيا حيث أن قيمة (T) المحسوبة (T_{cal}=**9.727**) **أكبر** من القيمة (T) الجدولية (**T_{tab}= 2.0042**)، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ (P-value=0.000 أو Sig=0.000) **أقل** من مستوى الدلالة 0.05 .

- **اتخاذ القرار :**

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الوكالات البنكية بولاية المسيلة، عند مستوى الدلالة 0.05.

الشكل رقم(09): عرض بياني يوضح الفروق الجوهري **بين** المتوسط الحسابي $\bar{}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور03 من الاستبيان والمتوسط الفرضي (μ=3)

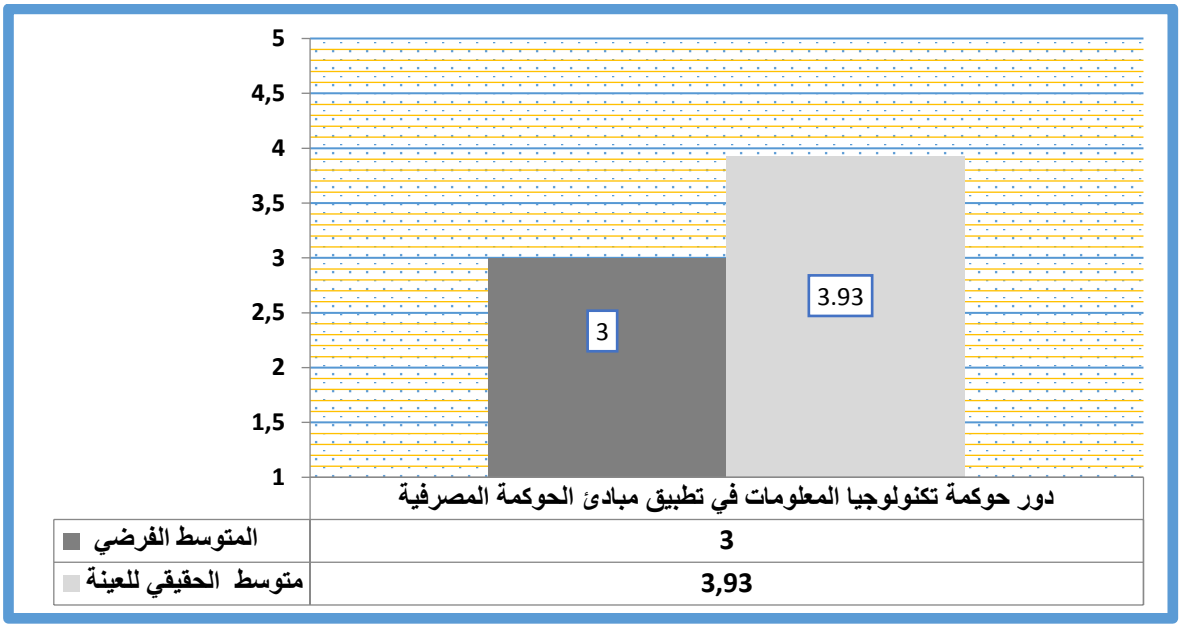

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24 وبرنامج EXCEL.v2010

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل في البداية إلى التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ثم تقييم ثبات وصلاحية الاستبيان الموزع على موظفي الوكالات البنكية بولاية المسيلة حسب معامل ألفا كرونباخ، واستخدمنا ارتباط بيرسون لقياس الاتساق البنائي وذلك من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقرات الاستمارة.

وتناولنا في المبحث الثاني عرض وتحليل متغيرات الاستبيان واختبارها بالأدوات الإحصائية المناسبة.

أما المبحث الثالث اختبرنا فيه صحة الفرضيات الموضوعة للدراسة.

الخاتمة

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات المصارف في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح والتي كان لظهورها اثار سلبية على الاقتصاد. الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي الى إجراء دراسات معمقة في تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات والتي كانت في أغلبها ترتبط وبشكل كبير بالتلاعب في حسابات هذه المصارف وأنظمة التشغيل بها من جهة. وضعف الشفافية والرقابة على أعمالها من جهة أخرى. فكانت الحوكمة وآلياتها ثمرة هذه الدراسات وذلك بابتكار أساليب صمستحدثة تمكن من تحقيق الاستقرار للنظام المالي العالمي.

هذه الأساليب طالت تكنولوجيا المعلومات التي تعتمدها المصارف في تنفيذ عملياتها اليومية وذلك بحوكمتها وفقا لما تقتضيه التقنية من دقة البيانات وأمان أنظمة التشغيل.

وبحوكمة تكنولوجيا المعلومات يصبح تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية أكثر سهولة وسلاسة عبر مختلف وحدات البنك. الأمر الذي حثنا على دراسة علاقة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالحوكمة المصرفية فالاهتمام بحوكمة المصارف يتطلب مراقبة تكنولوجيا المعلومات بالمصرف، وذلك باعتبار أن نظم تكنولوجيا المعلومات عنصر ضروري لضمان نجاح المصرف أو البنك في تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وفي هذا الاطار سعينا من خلال دراستنا معرفة هذه المفاهيم والاحاطة بجوانبها المختلفة فتطرقنا في الفصل الأول للجانب النظري للدراسة واستعرضنا في المباحث الثلاثة الأطر المفاهيمية لكل من تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، وحوكمة البنوك.

نتائج اختبار الفرضيات:

مما سبق وبناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج المحصلة منه، والأدوات الاحصائية المستعملة. نجد

- أن الفرضية الرئيسية صحيحة والتي مفادها أن لحوكمة تكنولوجيا المعلومات(المتغير المستقل) أثر ايجابي على تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية (المتغير التابع).ومنه نستخلص النتائج التالية:
- صحة الفرضية الفرعية الأولى بأن هناك مظاهر لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوكالات البنكية محل الدراسة وترقى إلى المستوى المطلوب.

- صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن هناك مظاهر لتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية وترقى إلى المستوى المطلوب.

النتائج العامة للدراسة

خلصنا من خلال دراستنا لجملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- يتمثل الغرض من إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحديد المهام اللازمة للبدء في تطبيق هذه الأداة كونها أحد الأدوات لتخفيض التكلفة وزيادة الجودة.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بوضع آلية مشتركة لاتخاذ القرارات واتباع حلول موحدة المعايير
- داخل البنوك.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بإضافة قيمة، الانسجام الاستراتيجي، قياس الأداء، إدارة الموارد وإدارة الخطر.
- يسمح إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات بتنفيذ الأدوار والمسؤوليات ونطاق المسؤولية والسلطة التي
- تقتصر عليها تلك الأدوار والمسؤوليات والمتعلقة بمجلس الإدارة.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بزيادة القدرة التنافسية للبنوك من خلال الإفصاح عن المعلومات
- المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث تسمح هذه الأخيرة بالتأثير على أسعار الأسهم، زيادة المنتجات أو الخدمات، زيادة الجودة وتخفيض التكاليف.

الاقتراحات:

على أساس ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات وإعطائها الأولوية القصوى.
- العمل على نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية في البنوك لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.
- تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك وتكون تحت إشراف البنك المركزي.
- بذل جهود لتبني مفهوم الحوكمة من كل النواحي، من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة.
- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للبنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

آفاق الدراسة:

من خلال بحثنا في موضوع دراستنا صادفنا بعض النقص في الأبحاث التي يمكن أن تكون عناوين لمذكرات تخرج أخرى وتثري المكتبة الجامعية ومن هذه المواضيع:

- دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي للبنوك.
- مساهمة حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أخلاقيات الأعمال.
- واقع حوكمة البنوك الجزائرية في ظل مقررات لجنة بازل 3.

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ والتجارب، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2006.

2. السالمي علاء عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2002.

3. سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين رام الله فلسطين، 2014.

4. الصباغ عماد عبد الوهاب، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

5. الطائي جعفر حسن جاسم، التطبيقات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

6. طه طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.

7. عبد الرزاق محمود حامد، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الاقتصادية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006.

8. غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

9. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.

10. المزاهرة منال هلال، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2014.

11. يحي عدنان وآخرون، تكنولوجيا المعلومات للصف الثانوي، الطبعة الأولى، مركز المناهج، رام الله فلسطين 2006.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أمحمد عبد الحفيظي، دور البنك المركزي ي إرساء قواعد الحوكمة المصرفية – حالة الجزائر – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: فرع نقود وبنوك قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر03 ،2013-2014.

2. بلعمري موسى، أهمية حوكمة النظام المصرفي للحد من الأزمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية: تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2013-2014.

3. عبادي رندة، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي: تخصص بنوك، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، 2014-2015.

4. لعراف فايزة، زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة- دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم: تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2014-2015.

ب- المؤتمرات والملتقيات:

1. أبو حجر سامح رفعت، أمينة محمد عبد العزيز عابدين: " دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة الإلكترونية "، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة بعنوان: المحاسبة في مواجهة التغييرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السبت الموافق 2014/09/27.

2. بلعزوز بن علي، عبد الرزاق حبار، " الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر "الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 اكتوبر 2009.

3. الشحادة عبد الرزاق، سمير ابراهيم البرغوثي، " ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، " الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر.

4. علال بن ثابت، عبيدي نعيمة، الحوكمة في المصاريف الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "التمويل الاسلامي: واقع وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي (الأغواط)، 09ديسمبر 2010.

5. عيشوش رياض، فواز واضح، حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، مداخلة للملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة يومي 6-7 ماي 2012 .

6. غضبان حسام الدين، نحو تبني نموذج حوكمة إسلامي في المصاريف الإسلامية، بحث ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول، حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، أربد - الأردن يومي 17-18 نيسان (أفريل) 2013.

7. نسرين محمد فتحي يوسف " الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم الماليةو المصرفية، جامعة اليرموك أوبى – الأردن، يومي 17– 18 أفريل 2013 .

ج– المجلات والدوريات:

1. بن سعيد أمين، " أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد الثامن (8) المجلد الثالث، 2015 .

2. جيجخ فايز، سميرة فرحات، " حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات "، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 01، 2016 .

3. عبد الرحمان دار نجلاء إبراهيم يحي، دور حكومة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر المنشأة في القطاع المصرفي السعودي، ورقة عمل، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس–مصر، عدد خاص، الجزء الأول، السنة السابعة عشر أكتوبر 2013.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Gérard CHARREUX, Le gouvernement des entreprises,Paris: Economica,
2. Ammour Benhalima, *Le système bancaire algérien textes et réalité*, Editions DAHLEB, Alger, 2001.

الملحق رقم 01

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

ماستر: بنوك

دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك
دراسة ميدانية على الوكالات البنكية بولاية المسيلة

السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته...

تحية طيبة ,و بعد

في إطار تحضير مذكرة التخرج المكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة, ونظرا لما لآرائكم ومعلوماتكم من أهمية بالغة في إثراء موضوع هذه الدراسة. نتشرف أن نضع بين أيديكم استمارة الاستبيان لتعبئتها بكل مصداقية ودقة لأن نتائج هذه الدراسة ستكون مبنية على ما ستتفضلون به من إجابات في هذا الاستبيان ونعلمكم بأن كل المعلومات التي ستدلون بها ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم لغير أغراض البحث العلمي. آملين أن تعود هذه النتائج بالنفع للجميع. كما نشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم وكرم استقبالكم ومساهمتكم القيمة في سبيل اتمام هذا العمل.

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام.

ضع علامة × في الخانة المناسبة

أولا: البيانات العامة.

1- الوكالة:

BNA ☐ **BEA** ☐ BADR☐ CPA ☐ CNEF☐ BDL☐ ☐

2- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

3- العمر:

أقل من **30** سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐أكبر من 50 سنة ☐

4- **المؤهل العلمي:**

ليسانس ☐شهادات عليا ☐ مهندس ☐ أخرى حدد:.....

5- **التخصص المدروس:**

إدارة أعمال ☐ مالية وبنوك ☐ محاسبة ☐ إعلام آلي ☐

6- **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐أكثر من 10 سنوات ☐

7- **المسمى الوظيفي:**

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس مصلحة الاعلام الآلي ☐موظف ☐

8- الخبرة في العمل البنكي:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐أكثر من 10 سنوات ☐

ثانيا: محاور الدراسة.

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
المحور الاول: مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك						
01	يولي البنك أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تسيير الأعمال.					
02	يحقق البنك قيمة إضافية لاستعماله تكنولوجيا المعلومات.					
03	تقوم إدارة البنك باقتناء أفضل البرامج لتكنولوجيا المعلومات.					
04	يطبق البنك عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق وأنشطة الوحدات .					
05	يقوم البنك بانتقاء العاملين المختصين ذوي الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات.					
06	يتم وضع خطة لضمان جودة وفعالية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة العليا.					
07	يطبق البنك إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة .					
08	يضع البنك نظام إنذار أمني يكشف عن أي دخول غير مصرح به.					
09	كل موظف له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه.					
10	يتخذ البنك قراراته بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات المستعمل.					
11	لدى البنك موقع إلكتروني ينشر فيه المعلومات لأصحاب المصالح.					
المحور الثاني: مظاهر تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية						
12	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم الادارية.					
13	تحدد مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة بمجموعة من القوانين واللوائح.					
14	يقوم البنك بوضع أهدافه الاستراتيجية والمصادقة عليها لتوجيه إدارة أنشطته .					
15	وضع نطاق المسؤولية والمحاسبة لجميع العاملين في البنك وتحديد الحقوق والواجبات.					
16	يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة.					
17	للإدارة التنفيذية حرية الوصول للمعلومات الصحيحة في الوقت					

	المناسب لتنفيذ سياسة مجلس الإدارة العليا.					
18	تستمع إدارة البنك لمختلف التوصيات والاقتراحات من مختلف لجان التدقيق .					
19	يتناسب سلم الاجور مع الأهداف الاستراتيجية في إطار السياسة العامة للبنك.					
20	يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية لأصحاب المصالح بشفافية.					
21	يقوم البنك بتحديث المعلومات المنشورة باستمرار.					
المحور الثالث: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك						
22	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في اختيار أعضاء مجلس إدارة مؤهلين ذوي كفاءة					
23	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحقيق ميزة تنافسية للبنك على مستوى القطاع المصرفي					
24	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مجلس الادارة في رسم الاهداف الاستراتيجية للبنك من خلال التخطيط المحكم والفعال					
25	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات إدارة الموارد البشرية والمادية بفعالية أكثر.					
26	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الادارة التنفيذية في فهم دقيق لسياسة البنك.					
27	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقييم الأداء من خلال نظام رقابة دقيق ومحكم					
28	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في وضع سلم أجور ونظام حوافز تتلاءم وأهداف البنك في الامد الطويل.					
29	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز الشفافية والافصاح من خلال المعلومات الكافية عن الوضع المالي لخدمة أصحاب المصالح .					
30	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات الابلاغ عن أي خطر خارجي يهدد مركز البنك وسمعته.					
31	تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة إضافية للبنك من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.					

نشكركم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 02

مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss . v 24

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	20	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	20	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,789	11

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,797	10

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,782	10

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7
    c8 c9 c10
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,754	31

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
aaaa	,112	57	,070	,969	57	,148
bbbb	,100	57	,200*	,971	57	,196
cccc	,111	57	,080	,849	57	,000

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 aaaa
  /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	57	2	5	4,39	,796
a2	57	2	5	4,33	,636
a3	57	1	5	3,84	,996
a4	57	2	5	3,98	,896
a5	57	1	5	3,84	,922
a6	57	2	5	3,86	,693
a7	57	2	5	4,23	,780
a8	57	2	5	3,86	1,043
a9	57	2	5	4,40	,776
a10	57	2	5	3,86	,875
a11	57	1	5	4,09	,872
aaaa	57	2,73	5,00	4,0622	,48293
Valid N (listwise)	57				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 bbbb
  /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	57	2	5	4,04	,906
b2	57	2	5	4,09	,851
b3	57	2	5	3,95	,854
b4	57	3	5	4,16	,621
b5	57	2	5	3,86	,789
b6	57	2	5	3,77	,846

b7	57	1	5	3,84	,960
b8	57	1	5	3,30	1,101
b9	57	2	5	3,88	,908
b10	56	2	5	3,93	,871
bbbb	57	2,70	4,80	3,8805	,51838
Valid N (listwise)	56				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 cccc
  /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	57	2	5	3,70	,906
c2	57	2	5	3,95	,811
c3	57	2	43	4,70	,237
c4	57	2	5	3,82	,805
c5	57	2	5	3,68	,929
c6	57	2	5	3,95	,718
c7	57	1	5	3,63	,993
c8	57	1	5	3,89	,994
c9	57	2	5	3,96	,944
c10	57	2	5	4,04	,801
cccc	57	2,40	7,50	3,9333	,72440
Valid N (listwise)	57				

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=aaaa
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الثاني :مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	57	4,0622	,48293	,06397

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
المحور الثاني :مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	16,606	56	,000	1,06220	,9341

One-Sample Test

	Test Value = 3 95% Confidence Interval of the Difference Upper
المحور الثاني :مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	1,1903

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=bbbb
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الأول :مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	57	3,8805	,51838	,06866

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
المحور الأول :مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	12,824	56	,000	,88051	,7430

One-Sample Test

	Test Value = 3 95% Confidence Interval of the Difference Upper
المحور الأول :مظاهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك	1,0181

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=cccc
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الثالث :دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	57	3,9333	,72440	,09595

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
المحور الثالث :دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	9,727	56	,000	,93333	,7411

One-Sample Test

	Test Value = 3
	95% Confidence Interval of the Difference Upper
المحور الثالث :دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	1,1255

ملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وهذا بالتطبيق على الوكالات البنكية لولاية المسيلة.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال اختبار الفرضيات الموضوعة إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

كما أوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وآليات تطبيق حوكمة البنوك.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة تكنولوجيا المعلومات– حوكمة البنوك– لجنة بازل.

Résumé :

L'objectif de cet' étude est de définir le rôle de la gouvernance des technologies de l'information dans l'application des principes de la gouvernance bancaire, et ce en application aux agences bancaires de la wilaya de M 'sila.

Les résultats acquises par cet étude selon l'analyses des hypothèses établies conjuguent du la gouvernance des technologies de l'information contribuent à l'application des principes de la gouvernance bancaire selon la comité de Bale sur le contrôle bancaire.

Aussi bien cet étude a recommandé la nécessité de prêter attention aux mécanismes de la gouvernance des technologies de l'information et les mécanismes de l'application de la gouvernance bancaire.

Les mots clés :

La gouvernance des technologies de l'information- La gouvernance bancaire- La comité de Bale

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول حوكمة

تكنولوجيا المعلومات وحوكمة البنوك

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية على الوكالات

البنكية بولاية المسيلة

مقدمة

خاتمة

فهرس المحتويات

قائمة المراجع

الملاحق